بسم الله الرحمن الرحيم

منظمة العمل العربية

دور منظمات اصحاب العمل في تعزيز قضايا التشغيل في الوطن العربي

دراسة

ا.د علي خليل ابراهيم التميمي

خبير عربي في مجال تنمية الموارد البشرية

للمشاركة في ندوة منظمة العمل العربية

تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية

شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية 12-14 -5 2014

الموضوعات	التوزيع
الخلاصة	
المقدمة	
اهداف	
مشكلة الدراسة	
اهمية الدراسة	
منهجية الدراسة	
المبحث الاول : التوافق المجتمعي والتنمية	1
المطلب الاول : التوافق المجتمعي	1-1
المطلب الثاني : اهمية التوافق المجتمعي	1-2
المطلب الثالث : التوافق المجتمعي والتنمية	1-3
المبحث الثاني : السكان والبطالة والتشغيل في الوطن العربي	2
المطلب الاول : السكان	2-1
المطلب الثاني : البطالة	2-2
المطلب الثالث : التشغيل	2-3
المبحث الثالث : دور منظمات اصحاب العمل في التنمية الاقتصادية ولاجتماعية	3
المطلب الاول : دور منظمات اصحاب العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3-1
المطلب الثاني : التعليم	3-2
المطلب الثالث : البحث العلمي	3-3
المطلب الرابع : دور منظمات اصحاب العمل في الحاضنات	3-4
المطلب الخامس : دور منظمات اصحاب الاعمال والمجتمع المدني على مستوى الوطن العربي	3-5
المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	4
الاستنتاجات	4-1
التوصيات	4-2
قائمة المصادر	

خلاصة دراسة : دور منظمات اصحاب العمل في تعزيز قضايا التشغيل في الوطن العربي

تهدف الدراسة إلى تحديد مجالات لمنظمات اصحاب العمل للمساهمة في التشغيل في الوطن العربي , وتمكينها من المساهمة في تحقيق توافق مجتمعي بين الشركاء الثلاثة لخلق بيئة مناسبة للعمل ولاستثمار , وتحديد المجالات الاستثمارية الاقل كلفة والتي غايتها زيادة التشغيل , واشتق الباحث اهداف الدراسة من مشكلة ارتفاع معدل البطالة ما بين 16% و17% في عام 2012 بعد ان كانت 14% في عام 2009 يرافقها نمو سكاني 2% وفق بيانات 2010 , مما يتطلب ايجاد فرص تشغيلية لمجابهة هذا ألتحدي.

وتكتسب الدراسة اهميتها من خلال تقديمها لرؤية من ثلاثة ابعاد لزيادة فرص التشغيل , الاول جذب اصحاب الاعمال للاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

والبعد الثاني يتعلق بمساهمة القطاع الخاص للاستثمار في مجال المشروعات المولدة للمشروعات وزيادة الانتاجية وفرص العمل , متمثلة بالجامعات وجهات التعليم والتدريب المهني والتقني ومراكز الابحاث والحاضنات .

والبعد الثالث لأهمية الدراسة يتعلق بزيادة نطاق حجم سوق الإنتاج والخدمات والعمل والاستثمار وتخفيض الفقر وارتباطها بحجم التشغيل للقوى العاملة العربية والمتمثلة بحزمة السياسات التي انجزتها منظمة العمل العربية وحضت بموافقة القمم ومؤتمرات العمل العربية , وتحتاج إلى مساهمة فاعلة من منظمات العمل العربي المشترك ومن بينها منظمات اصحاب العمل لتمكين الحكومات من تنفيذها.

وحاولت الدراسة تغطية موضوعاتها من خلال اربعة مباحث , شمل المبحث الاول التوافق المجتمعي واهميتة ودورة في التنمية الاقتصادية , وتناول المبحث الثاني السكان والبطالة

والتشغيل , وتناول المبحث الثالث دور منظمات اصحاب الاعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتناول مساهمة اصحاب العمل في خمسة مطالب شملت المشروعات الصغيرة والمتوسطة , والتعليم الجامعي , والبحث العلمي , والحاضنات , والتعليم والتدريب المهني والتقني , وتناول المبحث الثالث دور منظمات اصحاب العمل دور في تفعيل الجهد الحكومي باتجاه تنفيذ حزمة السياسات التي انجزتها منظمة العمل العربي ووافقت عليها القمم ومؤتمرات العمل العربية , والتي بتكاملها تعالج البطالة والتشغيل في الوطن العربي , وخلصت الدراسة في المبحث الرابع إلى الاستنتاجات والتوصيات , وخلاصة الاستنتاجات تمثلت بالاتي :

1. الحوار الناعم بين الشركاء يفضي إلى حلول للبطالة , والتصادم المجتمعي الاقتصادي يؤدي إلى تضخمها.
2. البطالة تؤدي إلى الفقر , والحرمان , والكراهية , والامية , والشعور بالدونية , والإحباط والجهل , وهذه تكون مجتمع سلبي وناقم على حكوماته وممثليه , وتسوده ظواهر الفساد , والتعصبية , والغش , وانعدام الثقة , والتكتلات الاثنية والدينية والطائفية والمناطقية, وانعدام الامن , وهروب رؤوس الاموال المالية والبشرية.
3. قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر القطاعات لتوفير فرص تشغيلية.
4. قيام منظمات اصحاب الاعمال بإنشاء حاضنات المشروعات تساهم في زيادة فرص التشغيل من خلال تخفيض الهدر بالاموال المستثمرة وضمان استمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة , وتوسيع الاستثمار بمشروعات جديدة.

5. الثروة نتاج لراس المال البشري والاخير هو الإنتاج النهائي للتعليم الجامعي والمهني والتقني, وباستطاعة منظمات اصحاب العمل ايجاد السياسات التي تمكن اصحاب العمل من مساندة الحكومات من بعدين الاول المساهمة في تمويل جهات التعليم الجامعي والتدريب المهني والتقني , والبعد الاخر انشاء جامعات ومراكز ومعاهد وكليات تقنية خاصة.
6. مشكلة البطالة غالبيتها لا تكمن بفرص التشغيل المنتجة في الوطن العربي بل في عدم موائمة اغلب عرض العمل وخاصة من مخرجات التعليم بكل مستوياته مع الطلب على القوى العاملة , وسيبقى هذا التشوه اذا لم يساهم اصحاب العمل لموائمته مع الطلب مهنيا وثقافيا .
7. سيفقد قطاعي الإنتاج والخدمات قدرتهما التنافسية بمرور الزمن اذا لم يستعين اصحاب الاعمال براس المال المعرفي , ويخصص نسبة من موارده للبحث العلمي .
8. حل مشكلة التشغيل تكمن في تضامن الحكومات ومنظمات العمل العربي المشترك واهمها منظمات اصحاب الاعمال لتفعيل حزمة السياسات التي اوجدتها منظمة العمل العربية ووافقت عليها القمم ومؤتمرات العمل العربية .

وقدمت الدراسة عدد من التوصيات شملت:

1. دعوة منظمات اصحاب العمل للتوافق مع الحكومات واصحاب الاعمال على تعميق ثقافة الحوار المجتمعي الناعم لمنع عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي

, ولتوفير بيئة جاذبة للاستثمار في الدول العربية التي فيها معدلات بطالة مرتفعة ومولدة للقوى العاملة.

2. مع استمرار الحاجة للدراسات النظرية للبطالة والتشغيل لفائدتها في تكوين الافكار النافعة , ولكن اهمية الدراسات الميدانية أكثر ولهذا توصي الدراسة بضرورة اعطاء حيز من الجهد العربي لدراسات ميدانية حيادية معمقة لحالات البطالة والتشغيل على المستوى القطري وتعميمها للاستفادة من النجاحات والإخفاقات , ومما يؤسف له ان كل الدراسات العربية تستعين بنماذج ناجحة من دول غير عربية وحتى هذه الدراسة , وكأنما لا توجد أي تجربة عربية ترقى إلى مستوى النجاح , واستمرار هذا الاعتقاد ينمي ثقافة الاحباط والنقمة , ومرد ذلك هو التخوف من تهمة التحيز لدولة معينة وإثارة الاخرين , ولعدم تيقن الباحثين من دقة المعلومات التي غالبا ما تكون من مصادر متحيزة .
3. لتوسيع حجم التشغيل تدعو الدراسة منظمات اصحاب العمل والحكومات بتركيز شراكة التمويل في المشروعات المولدة للمشروعات وأهمها البحث العلمي والحاضنات .
4. العمل الجاد من الحكومات ومنظمات اصحاب العمل لتصحيح مسار التعليم من بعدين الاول التوسع الافقي والعمودي لتوفير التعليم للجميع والبعد الثاني موائمة مخرجاته مع الطلب في سوق العمل , وبدون الموائمة ستصبح تراكمات مخرجات التعليم عبئ اجتماعي على الحكومات وأصحاب العمل .
5. لزيادة حجم التشغيل لابد من الاهتمام بالتدريب بكل اشكاله والتوسع الكمي والنوعي بمخرجات جهات التعليم والتدريب المهني والتقني , وتصحيح

التناسب بينها وبين التعليم الجامعي من حيث المخرجات لان واقع الطلب في سوق العمل معاكس للعرض .

6. تدعوا الدراسة الحكومات والجامعة العربية ومنظماتها لتفعيل حزمة السياسات التي اعدتها منظمة العمل العربية لمعالجة البطالة والتشغيل والفقر على مستوى الوطن العربي من خلال الاليات المناسبة للمتابعة بغرض تذكرة وحث الحكومات بأهمية المشروع.

المقدمة

اغلب الدراسات المعمقة التي تهتم بالتنمية والنمو والموارد البشرية في الوطن العربي سواءا كانت محلية او دولية بدئت منذ العقد الاخير للقرن العشرين تشير إلى ان المنطقة العربية ستشهد متغيرات هيكلية , وحجة القائلين بهذا الرأي يستندون إلى عدم تناسب النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني ومحدودية الاستثمار في القطاع الخاص وضعف فرص ومستوى الحوار المجتمعي , مما ابقى على معدلات منخفضة للناتج المحلي في قطاعي الزراعة والصناعة والخدمات وتراكم الاحتياجات الاجتماعية(عدى دول مجلس تعاون الخليج العربي) , وتراجع الانفاق الحكومي للتشغيل بالقطاع العام والذي يعاني من البطالة المقنعة اصلا وضعف انتاجية العاملين فيه , ورافق ذلك تضخم عرض العمل العربي من مخرجات التعليم التي غالبيتها لا تتواءم مع نوع الطلب لا من حيث التخصصات ولا المؤهلات ولا المستويات مثل حالة عدم تناسب مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني ومخرجات الجامعات , وعدم التناسب بين التخصصات للعلوم الانسانية وتخصصات العلوم التطبيقية من مخرجات التعليم الجامعي , ونفس الحالة تنسحب على مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني , وتنسحب حجتهم ايضا على تواضع مخرجات البحث العلمي ومحدودية الابحاث ذات الجدوى مثل براءات الاختراع , ويأخذون فوق كل الحجج تباطؤ نمو راس المال البشري والمعرفي , في الوقت الذي ركز العالم المتقدم على اقتصاد المعرفة منذ اخر عقدين للقرن الماضي حتى يكون مستعدا للمتغيرات التقنية في الالفية الثالثة والتي تنبأ بها منذ وقت مبكر .

التوجه العالمي الجديد يرى ان المورد البشري هو الذي يصنع الثروة وليس الاقتصاد كما كان سائدا , ولهذا انصب جل اهتمام الشركاء بالانتاج والخدمات على تأهيل الموارد البشرية من حيث التعليم والمعرفة والتدريب , واعادة النظر بالتشريعات لافضاء اقصى درجات

المرونة لتشجيع الاستثمار وزيادة الانتاجية والاهتمام بجودة المنتجات والخدمات لان المنافسة ستكون هي المتحكم بالسوق الدولية في ضل اقتصاد السوق وحرية التجارة , وتنمية الابداع والابتكار وشخصية المبادرة وتبني السياسات الداعمة لرأسمالية المجتمع وعدم تركيز الثروة لدى الحكومات .

كل هذا الاستعداد العالمي لملاقاة الالفية الثالثة , وبالمقابل ضلت معظم الدول العربية تعمل بأنماط تقليدية اعتقادا منها ان تراكم النمو الاقتصادي لوحده كافي لتحقيق التنمية .

وقبيل نهاية العقد الاول للألفية الثالثة تصاعدت الاحتجاجات لتحسين المعيشة وتوفير فرص عمل بعد ان تجاوز معدل البطالة ضعف المعدل العالمي, وكان بعدها اجتماعي واقتصادي ولضعف الحوار بين الشركاء تحولت المطالبات الاقتصادية إلى تصادم مجتمعي سياسي مثلما حصل في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا , وتأثرت مصالح المجتمع والاقتصاد بارتفاع البطالة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وتراجع فرص التشغيل , وعلى اثر تلك التداعيات حصلت اهتزازات هيكلية مجتمعية فأضافت عبئ جديد على حكومات تلك الدول , وتاثرت كل الدول العربية بما حصل في الدول المارة الذكر ولكن بدرجات متفاوتة واقلها تاثرا دول اعضاء مجلس تعاون الخليج العربي حيث قامت بإصلاحات مستفيدة من امكانياتها المالية.

ووفق الايجاز الشديد للوضع المجتمعي والاقتصادي في اغلب الدول العربية فان هذه الدراسة تقدم مساهمة للتوافق المجتمعي والاقتصادي لأنه لا تنمية بدون استقرار سياسي واجتماعي , وتتضمن الورقة رؤية لزيادة فرص التشغيل من خلال مساهمة اصحاب الاعمال عبر منظماتهم لتقديم الدعم المساند للحكومات خاصة للدول قليلة الموارد للاستثمار في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لان هذه المشروعات اقل كلفة واكثر كثافة

للايدي العاملة واكثر انتشار جغرافي وتعتمد معظم مستلزماتها على مصادر محلية مما يرفع قدرتها على تعظيم القيمة المضافة .

واعطت الدراسة الاولوية للتوسع في مجالات صناعة الثروة وتنمية الموارد البشرية من خلال دعوة القطاع الخاص للاستثمار في التعليم والتدريب والبحث العلمي والحاضنات .

وتضمنت الدراسة دعوة منظمات اصحاب العمل لمعاونة الحكومات العربية على تفعيل سياسات العمل العربي المشترك التي اعدتها منظمة العمل العربية وحضت بموافقة القمم ومؤتمرات العمل العربية , والتي تؤول تطبيقها إلى تخفيض معدلات البطالة والعمل الهش وتوفير فرص تشغيل وتنمية الموارد البشرية ومعالجة تشوهات سوق العمل العربي.

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد مجالات لمنظمات اصحاب العمل للمساهمة في التشغيل في الوطن العربي , ويمكن تحليل هذا الهدف إلى عدة اهداف وفق الاتي :

1. المساهمة في تحقيق توافق مجتمعي بين الشركاء الثلاثة (الحكومات , اصحاب الاعمال , العاملين في قطاعي الإنتاج والخدمات) لخلق بيئة مناسبة للعمل والاستثمار , لأن مستوى الاقتصاد هو نتاج لمستوى الثقافة المجتمعية والسياسية , ومن منطق تطور الحياة وتجارب تطور الاقتصاد ان المجتمع المتوافق سياسيا واجتماعيا ينتج اقتصاد موازي له , وهذا يعني تراكم الثروة وتلك تعني تراكم ارباح لأصحاب الاعمال , ودخول مناسبة للعاملين , والإرباح وفائض الدخول تعني الادخار الموجهة للاستثمار وهذا يخلق مزيد من فرص العمل.

2. تحديد المجالات الاستثمارية الاقل كلفة والأكثر كثافة للقوى العاملة وإنتاجية اعلى لمنظمات اصحاب العمل بصورة واضحة لتمكينها من المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. تحديد السياسات العربية التي غاياتها زيادة التشغيل وتخفيض معدلات البطالة وزيادة الانتاجية وتراكم الثروة وزيادة العائد الاقتصادي وتراكم الارباح لأصحاب الاعمال ودخول مناسبة للعاملين وتوسع بالاستثمار وخلق فرص تشغيل جديدة , ولكون منظمات اصحاب الاعمال معنية بكل ذلك فان منطق المصالح يجذبها عبر الحوار بين الشركاء وضع السياسات التنفيذية له في كل دولة عربية وفقا لظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة الدراسة

مشكلة الدراسة ايجاد فرص تشغيلية للباحثين عن العمل من خلال مساهمة اصحاب الاعمال والخدمات لتزايد معدلات البطالة ما بين 16% و 17% في عام 2013 مع نسبة نمو سكاني 2% في عام 2010 وهذه نسبة مرتفعه مقارنة بالمعدل العالمي 1.2% لذات الفترة (عدى دول جنوب الصحراء) , وتراجع امكانيات اغلب الحكومات للإنفاق على الاستثمار بسبب تضخم الاحتياجات المجتمعية وتزايد اولويات الانفاق الحكومي على الامن والخدمات والغذاء .

اهمية الدراسة

تشير تقارير منظمة العمل العربية إلى تفاقم معدل البطالة إلى 16% و 17% في عام 2013 بعد ان كان 14% في عام 2009 , وتفاقم الظاهرة الشبابية للبطالة في الوطن العربي حيث تجاوزت 25% في عام 2012 , واستمرار المعدل المرتفع للعمل الهش

والفقير والبالغ 49% من العاملين في الوطن العربي , وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية التي شهدت نهاية العقد الاول من الالفية الثالثة احتجاجات واعتصامات للمطالبة بمصالح اقتصادية نتيجة للبطالة والفقر , ونتج عن ذلك تغيرات هيكلية سياسية مثلما حصل في تونس ومصر وليبيا واليمن , ومن تداعياتها حصل اهتزاز الهياكل المجتمعية والاقتصادية في الدول التي حصلت فيها الاحتجاجات , وتطاير شظاياه إلى كل دول الوطن العربي وبدرجات مختلفة وكان اشدها تاثرا سوريا والعراق ولبنان , وادى ذلك إلى ضعف الاستقرار المجتمعي والاقتصادي والسياسي وتراجعت فيها معدلات النمو الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة خاصة في الدول التي تغيرت فيها انظمة الحكم والدول الاكثر تاثرا بتداعياتها , ولغرض ايجاد فرص تشغيلية لتخفيض معدل البطالة من خلال توظيف الموارد لتشغيل الباحثين عن العمل وخاصة الشباب , وتوفير ظروف عمل مناسبة لمعالجة ظاهرة العمل الهش والفقير وتحسين مستوى الاجور , يعتقد الباحث بوجود ثلاثة ابعاد لأهمية الدراسة , البعد الاول يتطلب تدخل منظمات اصحاب العمل لجذب اصحاب الاعمال للاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر الاقل كلفة والأكثر كثافة للأيدي العاملة والأنسب بيئة لاستثمار القدرات الريادية والإبداعية وبراءات الاختراع والتي من شانها توفير فرص تشغيل بإعداد كبيرة .

والبعد الثاني لأهمية الدراسة يتعلق بمساهمة القطاع الخاص للاستثمار في مجال المشروعات المولدة للمشروعات وزيادة الانتاجية وفرص العمل , متمثلة بالجامعات وجهات التعليم والتدريب المهني والتقني ومراكز الابحاث , لان تلك المؤسسات هي المولد الاساسي لعرض القوى العاملة (ولطالما يشكوا منه اصحاب الاعمال والخدمات) وإصلاحه يتطلب تشجيع القطاع الخاص للاستثمار بتلك المجالات ومساهمته لموائمة المخرجات مع حاجة سوق العمل وانشاء مراكز للبحث العلمي والحاضنات , لأنه لا تنمية مستدامة بدون تنمية الموارد البشرية

, ولا تطوير للمشروعات القائمة واضافة مشروعات جديدة لانتاج سلع معرفية بدون استثمار لنواتج البحث العلمي.

والبعد الثالث لأهمية الدراسة يتعلق بزيادة نطاق حجم سوق الإنتاج والخدمات والعمل والاستثمار وتخفيض الفقر وارتباطها بحجم التشغيل للقوى العاملة العربية , والتي انجزتها منظمة العمل العربية وحضت بموافقة القمم ومؤتمرات العمل العربية , وتحتاج إلى مساهمة فاعلة من منظمات العمل العربي المشترك ومن بينها منظمات اصحاب العمل لتمكين الحكومات من تنفيذها .

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والاستنباط وخبرة الباحث ، وقد اعتمدت الدراسة اسلوب الاستنتاج للوصول الى النتائج والتوصيات من واقع المعلومات التي توصل إليها الباحث .

1. المبحث الاول : التوافق المجتمعي والتنمية

1-1 : المطلب الاول : التوافق المجتمعي : الحاجات المجتمعية منطلقها الغرائز الانسانية مثل الامن والصحة والغذاء والضمان والتعبير عن الذات والسكن والتعليم والعمل , وقد يختلف ترتيب الاولويات للحاجات المجتمعية نسبيا حسب المكان والزمان والثقافة والعادات والتقاليد إلا انها تضل محرك للاقتراب والابتعاد عن نقطة التلاقي , والمعنى المبسط للتوافق على مستوى الافراد والمجتمعات هو التقاء المصالح , وقد تكون المصالح مادية مثل المشراكة في تمويل مشروع لقاء نسبة معلومة من الارباح يقبل بها الممول والمنتج , او ثقافية مثل مشجعي الفرق الرياضية , او سياسية مثل دعم المنتمين لحزب معين لبرنامج

حزبهم في الانتخابات , اجتماعية مثل الانتماءات القبلية ...الخ , ومهما يكن نوع التلاقي فان وسائله تلاقي المصالح .

وبتطور الحاجات الاقتصادية والمجتمعية ظهرت النقابات والمنظمات المعبرة عن مصالح مجتمعها امام اصحاب القرار , وهؤلاء قد يكونوا افراد مثل اصحاب العمل او حكومات, وبتطور الحاجات أصبح المتحكم بمصالح المجتمع هما الحكومات واصحاب العمل وممثلي المجتمع والمعبر عنهم بتنظيمات يشتق اسمها من المجتمع الذي تمثله مثل منضمات اصحاب العمل مهمتها الدفاع عن مصالح اصحاب العمل , وتوافق المجتمع على ان مصالحهم المادية تتحقق عبر ثلاثة شركاء هم الحكومة مظمة وضامنة لكونها تملك قوة القانون وسلطة التشريع والتحكم بالسياسات , واصحاب العمل لانهم يمتلكوا راس المال الازم للانتاج والخدمات , ومثلي المجتمع باعتبارهم المدافعين عن مصالحه , وكلما توافق هاؤلاء كلما شهد المجتمع استقرار سياسي واقتصادي ينعكس على حياة الفرد بالامن والخدمات والرفاهية الاجتماعية , ومن تراكم التجارب تاكد ان التوافق المجتمعي يكتسب ديمومته وتطوره من خلال الحوار بين الشركاء , ويوفر البيئة المناسبة للعمل المنتج والإبداع والابتكار [17] .

2-1 : المطلب الثاني : اهمية التوافق المجتمعي

خلال العقدين الماضيين تراكمت الكثير من الاخفقات الحكومية دفع ثمنها المواطنين متمثلة بالبطالة وضعف العدالة في توزيع الدخل والحرمان من حق الرفاهية واالصحة والخدمات وتدني الاجور واختلال الامن وتنامي ثقافة النقمة والسلبية , وهي تمثل نتائج لغياب الحوار والاستجابة للمطالب عبر النقابات ومنظمات المجتمع المدني , وانفجرت تلك التراكمات محدثة تغيرات هيكلية سياسية مثلما حصل في تونس ومصر وليبيا واليمن وما يجري في سوريا , وحاولت الحكومات العربية الاخرى القيام بإصلاحات , والدول التي تغيرت انظمتها

تراجع فيها مستوى النمو الاقتصادي (مثل حالة تونس ومصر كان معدل النمو لعام 2011 قد بلغ 4.8 لتونس و 5.5 لمصر إلا انهما تراجعا في عام 2012 إلى -0.8 , 1.8 على التوالي , وليبيا كانت 6.2% في 2011 تراجعت إلى – 61% في 2012 وكانت اليمن 4.1% في 2011 وتراجعت إلى – 10.5% في 2012 وفي سوريا كان معدل النمو 5.5% في 2011 وتراجع إلى – 2% في 2012)[13] نتيجة لانخفاض الإنتاج المحلي وتدني الاحتياطيات النقدية وتراجع البورصات واختلال الامن وتدني الخدمات , وبسبب تداعيات التغير ومنها استمرار الاحتجاجات الفئوية للعاملين في القطاعين العام والخاص , أصبحت بيئات تلك الدول طاردة للاستثمار الاجنبي مضاف له هروب رؤوس الاموال المحلية أدت إلى تزايد في معدلات البطالة التي هي اصلا مرتفعة فمثلا في تونس كان معدل البطالة 13% في 2010 ارتفع إلى 18% في 2011 , وفي مصر كان معدل البطالة 8.9% في 2010 ارتفع إلى 11.9% في 2011 .

والتحليل المعمق لما حصل يكشف عن عدم التوافق المجتمعي بين شركاء الإنتاج والخدمات وتغليب السياسات الحكومية للاقتصاد والنمو والتي كانت في ظاهرها ملبية لمصالح المجتمع ونتائجها معاكسة للحاجات المجتمعية [17].

1-3 : المطلب الثالث : التوافق المجتمعي والتنمية

تعدد الحاجات المجتمعية هي التي تؤدي إلى تغيرات هيكلية في الاقتصاد مثلما حصل في الاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد الحر , وحقيقة اخرى نتجت من تراكم التجارب ان الاقتصاد هو نتاج لثقلفة المجتمع والسياسة , ولهذا فان نموذج الحكومة الرشيدة قد يكون ملائمة لمجتمع جنوب افريقيا عندما تتقلد المرأء نصف الوظائف القيادية في الدولة , ولكن حاجات

مجتمع السودان تجعل من الحكومة رشيدة اذا وفرت الخدمات والغذاء والصحة , وهذا يعني ان اولويات المجتمعات مختلفة .

ان مؤشرات العقدين الماضيين في المنطقة العربية نتج منه توافق مجتمعي يتطلب سياسات بين الشركاء لتنمية اقتصادية مستدامة يكون للقطاع الخاص الحجم الاكبر بعد الانقال إلى الاقتصاد الحر وتحرير التجارة وتقليص او ايقاف الدعم لكثير من السلع والخدمات والاتجاة نحو تقليص حجم وهيمنة القطاع العام , وارتفاع معدلات البطالة وتفشي ظاهرة العمل الهامشي والفقر واختلال الامن .

ان التحول الجديد يفرض تحديات على الشركاء الثلاثة لايجاد حلول تتلاقى مع حاجات المجتمع لتعود لبيئة مستقرة سياسيا ومجتمعيا لتكون حاضنة لاقتصاد فاعل يغذي الحاجات المجتمعية تتطلب من الشركاء تعميق الحوار وايجاد فرص عمل وتوسيع شبكة الامان الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية وتنمية الابداع والتطوير والمبادرة وموائمة مخرجات التعليم مع سوق العمل وجذب الاستثمارات وتفكيك بؤر الصراع المجتمعي .

ان حزمة سياسات التنمية تتطلب الوعي المجتمعي بمردودها وجدواها لكي تكون المشاركة داعمة وليست ناقمة , وهذا يتم عبر اشراك النقابات والمنظمات وفقا لطبيعة المشروعات وموائمة السياسات الاقتصادية واقترابها من ملامسة الواقع وتجنب كثرة الانحرافات عند التطبيق,

وتعديل تشريعات العمل بما يتناسب والتطورات الاقتصادية والاجتماعية لابعاد هاجس الخوف من العمل في القطاع الخاص وتفضيل العمل في القطاع العام , وتشجيع بالباحثين عن العمل لرفع قدراتهم في مهارات العمل للمنافسة على فرص التشغيل المتاحة والتي غالبا

لا يجدها المستثمرين في سوق العمالة المحلية بسبب ضعف الموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل[13].

1-3-1 : جدوى المشاركة المجتمعية في التنمية [17]

ما حصل في المنطقة العربية من تغير في الهياكل السياسية تعني وجوب مغادرة السير نحو اليسار والإشارة إلى اليمن وهذا يطلق للتعبير عن العناد السياسي والتفرد بالسلطة والتي ساهمت بتراكم عدم ثقة المجتمع بمصداقية السياسات الحكومية , ولهذا يتطلب جهد لتوعية المجتمع باهمية المشاركة المجتمعيه بالتنمية والتاكيد على مصالح الفرد التي يجنيها من مشروعات التنمية وتجنب العمومية في التوعية مما يدفعه للعمل على نجاحها ومراقبة ادئها , والتعبير عن رأي المجتمع يتم عبر وسائل اهمها النقابات والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

ودلالات المشاركة المجتمعية اهمها التوافق مع الحكومات للتصدي للمشكلات التي تواجهها الدولة وحق المجتمع في مسائلة مؤسساتها في مناخ تسوده الشفافية والمكاشفة والانتقال من السلبية إلى حالة الرأى البناء , وحق الفرد لحماية المال العام من الانتهاك والتعدي , وشفافية الحكومات بالتحديات التي تواجهها تجعل الفرد أكثر وعيا وإدراكا مما يحوله من ناقم إلى مشارك ايجابي لمساندة الحلول التي تقوم بها , والمشاركة المجتمعية تساعد الدولة على ترشيد سياساتها.

1-3-2 أهم ركائز المشاركة المجتمعية بالتنمية

ولتمكين المجتمع من المشاركة الفاعلة لابد من توفير ركائز عديدة اهمها اقرار الاطراف الثلاثة وإيمانهم بالمشاركة لضمان التنمية المستدامة , وتيسر المعلومات والبيانات وشفافيتها

لتمكين الشركاء من الحوار والتفاعل بجدية وثقة , وبناء اليات للحوار بين الشركاء الثلاثة يجعل حدود كل منهم واضحة ومعلومة ومحددة للمسؤولية , وتعزيز قدرات اطراف الحوار من خلال تدريبهم يعزز من ثقافة اهمية التضامن المجتمعي , وتعزيز قيم العمل الجماعي والمسؤولية الجماعية بما يحقق مصالح الاطراف الثلاثة بروحية من الشفافية .

وتعد التشريعات العادلة لحقوق الفرد ضمانة للتوافق المجتمعي والمتمثلة بحق الضمان الاجتماعي والعمل والصحة والتعليم والامن والخدمات والسكن والرفاهيه , ويتوجب على الدولة تحقيقها وفقا لتطور امكانياتها في التنمية .

ومن التجارب الدولية الناجحة في اسيا والمتمثلة بسنغافورا واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا وهونج كونج التي حققت معدلات متقدمة في التنمية من خلال دور فاعل للدولة في البنى التحتية الازمة للنمو الاقتصادي , وبتقديم خدمات تنموية للمجتمع اهمها التامين الاجتماعي للعاطلين والفقراء وتطوير التعليم والتدريب النوعي للقوى العاملة وتوفير مناخ استثماري ونمو اقتصادي وبتحقيق قدر كبير من التوافق الاجتماعي [17].

2. المبحث الثاني : السكان والبطالة والتشغيل في الوطن العربي

2-1 : المطلب الاول : السكان : بلغ عدد سكان الوطن العربي 359 مليون نسمة في 2009 منهم 204 نسمة في سن النشاط , وبنسبة نمو 2% في الفترة 206- 2010 , ويقابلة معدل عالمي 1.2 ومثلة في الدول النامية عدى جنوب الصحراء , ومعدل نمو 0.08 في الدول المتقدمة لذات الفترة , وبلغت نسبة مشاركة القوى العاملة من إجمالي السكان في الوطن العربي 39% في عام 2007 وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 71%. وحسب تقديرات الاسكوا سيبلغ عدد سكان الوطن العربي 400 مليون نسمة في نهاية 2020 [13], ويؤدي هذا إلى زيادة الطلب على الخدمات والصحة والتعليم والتشغيل واذ لم

تستثمر الموارد البشرية الجديدة من خلال التعليم والتدريب ستتحول إلى عبئ اضافي على المجتمع وبتراكمها ستخلق مجتمع سلبي ناقم على الحكومة ومهدد للأمن الاجتماعي حيث تطغى ظواهر الفساد والسرقة والغش والتعصبية الاثمية والدينية والمذهبية وتصل في اقصاها إلى حرب اهلية .

2-2 : المطلب الثاني البطالة : وفق تقديرات منظمة العمل العربية ازداد معدل البطالة من 14.5% في عام 2010 إلى مابين 16%-17% في عام 2013 أي ان عدد الباحثين عن عمل بين 19 إلى 20 مليون وهذا اعلى معدل في العالم , وارتفع معدل بطالة الشباب خلال الفترة 2007-2010 (للفئة العمرية 15-25 عام) إلى 27% يقابله معدل عالمي 12.7% لنفس العام , ومعدل البطالة بين الاناث اعلى من الرجال حيث بلغ 22% للذكور و 29% للاناث , ويؤخذ على البطالة العربية انها هيكلية , وغالبية الباحثين عن العمل من خريجي الجامعات والمعاهد , ونسبة البطالة بين المتعلمين اعلى من غير المتعلمين .

ويعود اسباب تفاقم البطالة خاصة بين الشباب العربي إلى تاخر الحكومات في السياسات الداعمة لتوسيع نطاق اسواق العمل الخاص , وتشريعات التامين على العاطلين خصوصا الباحثين الجدد عن العمل , ومقاربة حقوق العاملين بالقطاع الخاص والعام , وتفعيل التشريعات لمكافحة العمل الهامشي والفقير , وموائمة مخرجات التعليم مع سوق العمل [13].

2-3 : المطلب الثالث : التشغيل :

2-3-1 التشغيل في الوطن العربي

تتميز سوق التشغيل العربية بأولوية الاعتماد على القطاع العام حيث بلغ معدل نسبة العاملين فيه 29% من إجمالي العاملين في الوطن العربي , وهذا مؤشر تحدي لتنمية قطاعات

الإنتاج للقطاع الخاص الذي يعاني من محدودية الحجم وراس المال وتحديدا في الزراعة والصناعة مما انعكس على تواضع نمو فرص التشغيل فيهما مقارنة بقطاع الخدمات , وكلما تضخم القطاع العام كلما ارتفعت النفقات التشغيلية في الموازنات الحكومية وهذا سيكون على حساب تراجعها في تمويل الاستثمار وخدمات البنية التحتية والتامينات والضمان الاجتماعي , مما يتطلب عناية الحكومات بسياسات داعمة لتنشيط الاقبال على العمل في القطاع الخاص خصوصا في تلك الدول العربية التي تزيد نسبة العاملين في القطاع العام عن 10% .

ويتركز معظم العاملين للقطاعين العام والخاص في الوطن العربي في قطاعات الزراعة والخدمات الاجتماعية والشخصية حيث بلغت النسبة في عام 2010 60% من إجمالي القوى العاملة العربية والتي تبلغ نسبتها من إجمالي السكان 39% , وترتفع نسبة العاملين بالزراعة والصيد في البلدان العربية قليلة الموارد مثل السودان , والصومال , وموريتانيا , وتزداد نسبة العاملين بقطاع الخدمات في الدول العربية البترولية خاصة في دول الخليج العربي فتصل نسبة العاملين في قطاع الخدمات إلى أكثر من 42% من قوة العمل فيها , وتنافس المرأة الرجل على فرص التشغيل في قطاع الخدمات بقدر اكبر مقارنة بالقطاعات الاخرى , وتنخفض مساهمتها في قطاع الصناعة إلى 0.1 أي من كل عشرة عاملين احدهم امرأة على مستوى الوطن العربي , وتنفرد كل من تونس والجزائر والمغرب بارتفاع نسبة مساهمة المرأة في قطاع الصناعة وبمعدل 20% من قوة العمل الصناعي .

وخلال الفترة 1998-2008 ازدادت نسبة الشباب في الوطن العربي إلى 23.5% , وصاحبها زيادة في معدل فرص التشغيل بنسبة 17% , ويشير الفرق بين النسبتين إلى فجوة بين العرض والطلب وتتسع الفجوة من خلال استحواذ العمالة غير العربية على النسبة الاكبر

من فرص التشغيل خصوصا في الدول المنتجة للاستثمار والمتمثلة بدول مجلس التعاون الخليجي , ويختلف معدل نمو الشباب ومعدل نمو التشغيل من دولة عربية إلى اخرى.

ويتميز التشغيل في الوطن العربي بظاهرة الهشاشة والتي تعني العمل في بيئة غير مناسبة وتدني الاجور وعدم ضمانها وعدم توفر قواعد السلامة المهنية والضمان الاجتماعي , وبلغت نسبة التشغيل الهش 30% تقريبا في عام 2009 من إجمالي العاملين في الوطن العربي خلال الفترة من 2000-2009 , ويتسم التشغيل في الوطن العربي بظاهرة العمل الفقير وهو تدني الاجر إلى 2 دولار فما دون يوميا والذي بلغ خلال الفترة 2000-2009 نسبته 19% من إجمالي العاملين في الوطن العربي في عام 2009 [13], ويستنتج من النسب المارة الذكر بخصوص هشاشة وفقر العمل ان 50% من القوى العاملة في الوطن العربي تقريبا مجبرة على القبول بفرص تشغيل لا تناسبها بدلا من البطالة.

ووفقا للايجاز الذي مر ذكره فان الدول العربية في غالبيتها اتجهت منذ عقد الثمانينات إلى بناء خطط لتحسين التشغيل من خلال اعتماد جملة من السياسات ومنها التشغيل النشيط .

2-3-2 التشغيل النشط : خلال الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية كان ينظر إلى التشغيل هو ناتج طبيعي لنمو الاقتصاد والتنمية الاقتصادية , وكانت فرص التشغيل تعتمد على القطاع العام خصوصا في الدول العربية , وبعد انطلاق الخصخصة في ثمانينيات القرن الماضي وتراجع قدرة القطاع العام ومحدودية القطاع الخاص وضيق اسواق العمل , اخذت الدول العربية بمحاولة تتبع السياسة العالمية لما يسمى بسياسات التشغيل النشيط لملاقاة شبح البطالة وتخفيض العمل الهش والفقير , بعد ان أصبح واضحا للحكومات ان تلك التحديات من شانها ان تهدد الهياكل الاجتماعية والإنتاجية والسياسية, وبذلت جهود كبيرة لإعداد الخطط الاقتصادية والاجتماعية , ولم تستطع الدول العربية قليلة الموارد الحد من

ارتفاع معدلات البطالة بسبب الصعوبات التي واجهتها في هيكلة الاقتصاد وضيق سوق القطاع الخاص.

وسبق لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول اوربية اخرى ان واجهت ازمات في عقد الثمانينات بدايتها مطالبات اجتماعية تحولت إلى مصالح اقتصادية وسياسية , ونتج عنها تغير للأنظمة السياسية وتلك نتيجة لغياب الحوار بين الشركاء , وغرقت تلك البلدان خلال مرحلة التحول بمعدلات بطالة مرتفعة وتراجع فرص التشغيل بسبب تداعيات سياسية أدت إلى تصدع مجتمعي رافقه تغير في هيكل الاقتصاد , لكن تلك المرحلة لم تطول وسرعان ما توافق الشركاء على اهمية حماية مصالحهم ونهجو هيكلية جديدة للاقتصاد لمعالجة البطالة وتوفير فرص تشغيلية تقوم على اساس تطوير القدرات للموارد البشرية وتفريغ المشروعات الكبيرة إلى مشروعات صغيرة ومتوسطة لخلق مزيد من فرص التشغيل , وعملت منظمات اصحاب العمل والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والاطياف السياسية باتجاه توفير التصالح المجتمعي مع الاقتصاد , ومن خلال الحوار الايجابي الذي نظمته الحكومات مع الشركاء , تم انتاج حزمة من التشريعات والسياسات شملت استهداف تحقيق اكبر قدر من فرص العمل المجزية من خلال الاعفاءات والمحفزات , واصلاح ومراجعة التعليم للموائمة بين مخرجاته وسوق العمل , ومراجعة التشريعات بما يؤمن مرونة لسوق العمل , ودعم العاطلين وتدريبهم لتمكينهم من الحصول على فرص العمل ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة وتلك السياسات سميت بالتشغيل النشيط [8].

3-2-2 : وسائل تمكين سياسات التشغيل النشيط

من بديهيات التخطيط تضمينها الوسائل لبلوغ الاهداف , واذا كان هدف التشغيل النشيط المساهمة في تخفيض معدل البطالة فمن الاولى ان تكون وسائلة واقعية متوائمة مع المصالح

المجتمعية والاقتصادية , ومن خلال تجربة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي اعتمدت سياسة التشغيل النشيط بموجب خطة كانت أهم وسائلها [8] :

1. انشاء ادارات مهمتها تقديم خدمات التشغيل وفق سياسات واضحة ومقايسة .
2. تدريب طالبي العمل الجدد والمفصولين والمهددين بالفصل والتدريب المستمر للعاملين لرفع كفاءتهم.
3. الاعانات والحوافز للباحثين عن العمل لاول مرة .
4. التشغيل المدعوم عن طريق العمل الخاص وإنشاء المشروعات .
5. الخدمات والحوافز لصالح الشرائح ذات الاحتياجات الخاصة .

وبلغ معدل الانفاق 0.9% من قيمة الناتج المحلي ويتوزع هيكل الانفاق 56% من إجمالي تخصيصاتها ينفق على التدريب , يليها 17% للانفاق على خدمات التشغيل , و 16% تنفق على ذوي الاحتياجات الخاصة , و 11% على برامج تشغيل الشباب حققت بموجب هذا تخفيض كبير في معدلات البطالة .

وحاولت الدول العربية الاستفادة من تجربة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية , وبلغ معدل ما انفقته الدول العربية 1.4% من قيمة الناتج المحلي للدول العربية (مع الاختلاف من دولة إلى اخرى) , ومن خلال التقويم فان مردود هذا الاستثمار على التشغيل والبطالة في الدول العربية محدود (رغم انه اعلى بكثير من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) , ويعود السبب إلى الاختلاف في هيكلية الانفاق بين دول منظمة التعاون الاقتصادي, والمنطقة العربية التي اعطت اولوية للانفاق على اعانات العاطلين وتهميش الجوانب الاخرى المتعلقة بالتدريب وخدمات التشغيل وذوي الاحتياجات

الخاصة[8], ويضاف لذلك فان جهات التشغيل لا تحضى بثقة المجتمع لكثرة الظواهر السلبية في واجهاتها .

ولم يعد بامكان الحكومات بمفردها ايجاد فرص لتشغيل الباحثين عن عمل إلا بتضامن مجتمعي ممثل بالنقابات والمنظمات والجمعيات والدوافع المجتمعية لهذا التضامن تكمن في مهددات السلم والامن الاجتماعي والاقتصادي من جراء تراكم البطالة خاصة بين الشباب , ومما يؤسف له تواضع ومحدودية التضامن المجتمعي للمساهمة في التشغيل مقارنة بمجتمعات الدول المتقدمة الذي اخذ اشكال متعددة في التضامن المجتمعي ليؤدي دورة في التشغيل ومن اهمها[8]:

- الاقراض التعاوني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال جمعيات مثل جمعية التعاون الاوربي التي تقدم التمويل والخبرة والتدريب وتتشارك مع صاحب المشروع .
- الدعم الاعلامي للشباب لمساعدتهم للتعريف بابداعاتهم ومبادراتهم والتعريف بمنتجاتهم .
- الشبكة الاوربية للأساتذة المحاضرين تعد بحدود 800 محاضر في مجال المشروعات الصغيرة لتقديم الدعم الفني والتدريبي والمعرفي .
- ملائكة الاعمال في الولايات المتحدة الامريكية: ينتظم فيها غالبا المتقاعدين وأصحاب المؤسسات واصحاب اعمال حرة يستثمرون مدخراتهم في تمويل مشروعات صغيرة ويوظفون خبراتهم وعلاقاتهم في تمكين تلك المشروعات .
- جمعيات الحوار للاستثمار في فرنسا : والتي توفر الارشاد والاسناد والمتابعة بين المبادر بالمشروع والبنك .

- جمعيات التظامن المجتمعي : التي تقدم خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة وفك العزلة عن الافراد والأسر .
- جمعيات تبادل الخبرات : هناك العديد من الجمعيات لتبادل الخبرات وتعميم التجارب الناجحة وهو شكل من اشكال التضامن المجتمعي لتشجيع وتحفيز المبادرين .

وحقق الاقتصاد التضامني للتشغيل 12% من حجم التشغيل في الاتحاد الاوربي .

3: المبحث الثالث : دور منظمات اصحاب العمل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

مر الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من القرن الماضي باقتصاد رأسمالية الدولة أي الدولة تملك الثروة مثلته كتلة الدول الاشتراكية في وقتها , واقتصاد رأسمالية المجتمع أي الثروة ملك المجتمع ومثلته الدول الغربية , وكان من نتائجه ان رأسمالية الدولة وصلت إلى سطح القمر قبل الدول التي اتبعت منهج رأسمالية المجتمع إلا انها لم توفر تلفزيون ملون لمواطنيها وفي ذات الوقت كانت مجتمعات دول رأسمالية المجتمع تنعم بالرفاهية , وقبل ان ينتهي القرن الماضي انهارت النظم السياسية لرأسمالية الدولة تحت ضغط المصالح المجتمعية , ومن هذه المفارقة البسيطة اتضح ان التنمية الاقتصادية بدون تنمية اجتماعية تخلق من داخلها قوى تعارضها وتعرقل غاياتها , وذلك لان منظومة الموارد البشرية والمادية مثل الاواني المستطرقة يتحرك فيها السائل بارتفاع متساوي , ووفق هذا تتحرك خطى الاقتصاد وخطى المجتمع , وهذا يتطلب تناغم وتناسق الخطى وتوافق الاهداف الاقتصادية مع الحاجات المجتمعية بشراكة مبنية على المصالح الضامنة للمنافع , وهذا التوافق يتم عبر الحوار المجتمعي لأنه هو صاحب المصلحة الحقيقة في الاقتصاد

وهو من يجني نجاحه متمثلا بالامن والتشغيل , والدخول , وتامينات الاجتماعية , والخدمات التعليمية والصحية والسكن والبنيات التحتية .

وإنضاج الافكار وتحويلها إلى واقع يتلمسه المواطن يتم عبر مؤسسات ثلاثة الحكومة منظمة وضامنة , ومنظمات العمل ممثلة لمصالح المجتمع , وأصحاب الاعمال مالكي رؤوس الاموال التي تنتج السلع والخدمات.

والحقيقة التي استنتجت من التحولات السياسية ان لا تنمية اقتصادية بدون منافع مجتمعية ولا منافع مجتمعية بدون عدالة في توزيعها , ولهذا لا جدوى من توفر الثروات في أي بلد بدون العدالة في توزيعها فهناك دول عربية تملك ثروات أكثر من حاجتها إلا انها تتصدر المعدلات المرتفعة للبطالة , ولا جدوى من الثروة بدون تضامن مجتمعي ومثال ذلك فقدان الامن في عدد من الدول العربية رغم امتلاكها لثروة هائلة .

ووفق ما تقدم من ايجاز يبدو اهمية ممثلي منظمات العمل وممثلي منظمات المجتمع المدني لما تقع عليهم مسؤولية ضمان التضامن المجتمعي لخلق بيئة تعمل فيها محركات الاقتصاد لتوفير الرفاهية , ولهذا يفترض بقادة منظمات العمل والمجتمع المدني ان يكونوا من النخب النشطة بالمجتمع والسياسة .

وبقدر قوة التوافق بين الشركاء يكون توضيف الموارد فاعلا , واثبتت التجارب ان الدول التي اوجدت منظومة شراكة دائمة بين المجتمع والاقتصاد حققت تنمية مستدامة مثل اليابان وسنغافورا وكوريا الجنوبية.

ومن خلال خمسة مطالب يتناولها هذا المبحث لتقديم مسارات تنموية اقتصادية واجتماعية يمكن لمنظمات اصحاب العمل ان تساهم فيها بشكل فاعل خصوصا في مجال التشغيل.

3-1 المطلب الاول : دور منظمات اصحاب العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من المعروف ان حجم المشروعات الصغيرة محدود, وقدراتها التمويلية هي الاخرى محدودة , وقدرتها التفاوضية للحصول على اسعار اقل لمستلزمات الإنتاج والتسويق ضيقة , وحاجتها للتدريب والرعاية العلمية مستمرة , وتوالد الابداع والاختراع فيها خصب , ومرونتها للتوسع كبيرة , وفرص التشغيل فيها لا حدود له , ومرونتها للإضافات التقنية عالية , ومع كل هذه الخصائص الجاذبة للاستثمار فان مخاطر العمل فيها عالية إلا اذا ما احيطت بمناخ متنوع من الرعاية والاهتمام بدءا من دراسات الجدوى للفكرة ووصولا إلى بدء التشغيل ومن ثم التطوير , وفي الدول المتقدمة والدول النامية ذات الاقتصاديات عالية المعرفة مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية والتي تعمل بسياسات التشغيل النشيط تتوافق منظمات اصحاب العمل مع مؤسسات الدولة في الدعم والرعاية للمشروعات الصغيرة , وفي الوطن العربي فان معدلات البطالة التي تتراوح ما بين 16%- 17% وتواضع معدلات النمو الاقتصادي [13] , ومصادرة معظم فرص التشغيل من قبل العمالة غير العربية في الدول العربية المولدة للاستثمار لأسباب تتعلق بانخفاض اجور العمالة الاجنبية والتزامها بانظمة العمل وارتفاع انتاجيتها مقارنة بالعمالة العربية , ولتراجع الامال في اتاحة تنقل العمالة العربية وقيام السوق العربية المشتركة , فان الامال معقودة على قيام الدول العربية وخاصة الغير بترولية بالاعتماد على مواردها لمواجهة تحديات البطالة والتشغيل , وهذا طموح عالي التفائل خلال الزمن المنظور في ضوء التنازع المجتمعي الذي تطور من مطالب اقتصادية ومجتمعية إلى مشكلة سياسية محركاتها اقتصادية , ولكن اذا صدقت النوايا بتوافق مجتمعي يمكن لتلك الدول ان تستفيد مما لديها من مخزنات للموارد البشرية التي تمتلك كم هائل من المعرفة والخبرة والمتمثلة

بالجامعات ومراكز الابحاث العلمية ومراكز التدريب , وموارد طبيعية بعضها بكر وأخرى لم تصل إلى التوظيف الكامل , وباستطاعة الحكومات تسير قطار من المشروعات الصغيرة له بداية وليس له نهاية وتتشارك فيها الحكومة بدور المنظم والضامن والمحفز والمساهم بالتمويل والداعم للمعرفة والبحث العلمي والتدريب , ومنظمات اصحاب الاعمال داعمة ومشجعة لاصحاب العمل , ومنظمات المجتمع المدني توفر المناخ المجتمعي التصالحي والايجابي.

1-1-3 تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة متفق علية في كل الدول وقد أشارت احدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة. ويتم تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أوخليط من المعيارين معاً، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أومعايير أخرى.

فالبنك الدولي يعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاً. [1].

ويعرف صندوق النقد الدولي المشروع الصغير اذا كان عدد العاملين فيه اقل من خمسة , ويسمى المشروع متوسط اذا ضم عاملين مابين 5-19 [4]

وتعريف منظمة العمل الدولية المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل من 10 عمّال والمشاريع المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عاملا، وما يزيد عن 99 تعد مشاريع كبيرة[2]

وتوجد تعريفات للمشاريع الصغيرة تختلف عما سبق من تعريفات في دول كثيرة فمثلا تعرف الهند المشروع الصغير اذا كان عدد العاملين اقل من 300 وراس المال اقل من 280 إلف دولار , ويصنف العراق المشروعات إلى الصغيرة اذا كان عدد العاملين اقل من 10 وراس المال اقل من 6 الاف دولار امريكي , وتتفق معه الكويت من حيث عدد العاملين إلا انها تختلف في راس المال الذي لايزيد 200 إلف دولار امريكي [16].

2-1-3 الاهمية الاقتصادية والتنموية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[14] : المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة من خلال تشغيل الشباب المؤهل والعاطل عن العمل إضافة إلى دعم النمو الاقتصادي في البلد، كما تنبع أهميتها في تعزيز وتعميق أثر القطاع الخاص في الاقتصاد، وحشد الجهود لتعميق فكر العمل الحر ودعم المبادرات لتأسيس المشروعات الإنتاجية ونشر هذه الثقافة في المجتمع، ودعم المبادرات الفردية وتعزيز جهود اعتماد الشباب على الذات كشرط لرفع كفاءة سوق العمل.

وتمثل المشاريع المتوسطة والصغيرة أكثر من 90% من إجمالي المؤسسات العاملة في الدول العربية، حيث توظف حوالي 60% من القوى العاملة وتشارك بما نسبته 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد هذه من القوى المحركة لنمو الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص العمل، وفرص الاستثمار والصادرات.i وقد أعلن المدير العام لمنظمة العمل العربية أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي قاطرة التنمية خلال الفترة المقبلة مشيرا إلى أن الوطن العربي يوجد به حوالي 12 مليون مؤسسة صغيرة يعمل بها حوالي 30 مليون شخص.

2-1-3 تجارب دولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[14]

أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول المتقدمة يشارك بما نسبته (70-80%) من الناتج الإجمالي، وتشير بعض الحقائق إلى أن:

- الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت خطة قصيرة الأمد في الفترة من 1992 إلى 1998 لحل مشكلة البطالة بالتركيز على توفير ودعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ، وكان من نتيجة ذلك توفير أكثر من 15 مليون فرصة عمل في تلك ألفترة , مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وأصبحت تلك المشاريع تستوعب أكثر من 10% من قوة العمل الأمريكية.
- مشاريع كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدول الاتحاد الأوربي مجتمعة تشكل حوالي أكثر من 75% من كعكة سوق العمل.
- لمعالجة مشكلة البطالة بحلول إبتكارية توجهت كل من اليابان والصين وايطاليا منذ فترة ليست بالطويلة صوب المشروعات الفردية الصغيرة (1-5 أفراد) والمتوسطة (5-50 فردا)، ذات المنتجات المطلوبة والبسيطة والغير معقدة التكنولوجيا والتي لا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة ، ولا تحتاج لنظام إداري ومحاسبي معقد ويمكن تأسيسها برأس مال قليل، وجنت مما ذلك بناء نهضة اقتصادية لهذه البلدان , وتستوعب حوالي 84% من مجمل العمالة الصناعية وهي تساهم بحوالي 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني كما أصبح في إيطاليا أكثر من 2 مليون و300 ألف مشروع فردي صغير.

2-3 المطلب الثاني : دور منظمات اصحاب العمل في التعليم والبحث العلمي والحد من هجرة العقول

3-1-1 : التعليم[11]

3-1-1-1 : حجم ونوع القبول الجامعي

- يقبل التعليم الجامعي مخرجات التعليم الثانوي واحينا (التقني والفني والمهني وفق ضوابط لكل دولة عربية) .
- بلغ معدل الالتحاق الاجمالي للتعليم العالي 22% في سنة 2006 ، وهو اقل من الدول الاسيوية التي بلغت 50% ، وارتفاع نسبة الاناث حيث بلغت 47% من اجمالي المسجلين في عام 2006
- بلغ معدل نسبة المسجلين في التخصصات العلمية والتطبيقية في التعليم العالي العربي 20% , وهذا لا يفي بحجم الطلب في سوق العمل العربي الذي تميل كفته للتخصصات التطبيقية بفارق كبير عن التخصصات الانسانية , بينما تصل الى 44% في ماليزيا وكوريا وأكثر من ذلك في الدول الصناعية المتقدمة.
- معدل نسبة تركز الطلبة بالنسبة للسكان في الدول العربية 1.5% وهي اقل من الولايات المتحدة الامريكية التي بلغت 5.8% اضافة الى دول اخرى مثل بريطانيا 3.5 , وفرنسا 3.4 , واستراليا 4.8% , ومع اختلاف معدل التركز الجامعي في الدول العربية فان الاردن وصل إلى معدل 3.8%

ان القيمة المجردة لمقياس نسبة الطلبة الجامعين الى السكان يستدل منها مؤشر على مستوى التقدم العلمي والاقتصادي والثقافي في دولة ما ، اذا ينظر اليها بما تضيفه إلى سوق العمل من قيمة مضافة , وما تخلق من فرص عمل يعكس موائمتها مع سوق العمل , وما تضيفة إلى قائمة المخترعين والمبتكرين , مثل هكذا تعليم جامعي يساهم في رقي المجتمع والاقتصاد , وهذه المعايير لاتزال خجولة في مخرجات التعليم الجامعي العربي بسبب ضيق المنافسة بين الجامعات الحكومية وضعف قنوات التواصل مع اصحاب العمل بهدف الموائمة

بيين المخرجات وسوق العمل , ومع نهاية العقد الثاني يتوقع ان تجد الحكومات العربية جيش من العاطلين جلهم من خريجي الجامعات .

3-1-1-2 : الانفاق على التعليم العالي

- معدل الانفاق العربي على التعليم من قيمة الناتج المحلي 0.03% بينما في اسرائيل 4.1% .
- بلغ متوسط انفاق الدول العربية على الطالب في التعليم العالي 2400 دولار سنويا وبالمقابل المتوسط العالمي 12000 دولار سنويا .
- كلفة تعليم الطالب الجامعي في الدول العربية تعتبر عالية اذا اخذت من نصيب الفرد من الإنتاج المحلي بالمقارنة مع الدول المتقدمة بالرغم من الانفاق على الطالب الجامعي فيها تصل إلى خمسة اضعاف ما ينفق على الطالب في الجامعات العربية فمثلا كلفة الطالب الاردني 21% من كلفة الطالب البريطاني الا ان الفرد الاردني ينفق مانسبتة 90% من نصيبة من الناتج المحلي على التعليم الجامعي بينما ينفق البريطاني 61% مع ان كلفة الطالب في التعليم الجامعي البريطاني اكثر من اربعة اضعاف التعليم الجامعي الاردني ، وعند مقارنة ما ينفقة الفرد اللبناني والبالغ 135% من نصيبة من الناتج المحلي مع الامريكي الذي ينفق 54% من نصيبة من قيمة الناتج المحلي يلاحظ ان الفرد اللبناني يستدين الى نصيبة من الناتج المحلي حتي يستطيع تغطية تكاليف الدراسة الجامعية, يستدل من هذا ان فرص التعليم الجامعي غير متكافئة وتتجه نحو النخبة خصوصا في التخصصات التطبيقية الحاكمة مثل الطب والعندسة والعلوم البحتة في الدول العربية قليلة الموارد .

3-1-1-3 : عدد الجامعات

عدد الجامعات العربية المسجلة في اتحاد الجامعات العربية 385 جامعة في عام 2008 منها 192 جامعة خاصة أي ما نسبتة 49.8% من إجمالي الجامعات المسجلة ، وهذا يعني

1.1 جامعة لكل مليون نسمة من سكان الدول العربية حيث ان عدد سكان الدول العربية 334.5 مليون نسمة في عام 2008 ، ويمثل هذا المعدل نصف الحد الادنى للمعدل العالمي الذي يتراوح مابين 2-6 جامعة لكل مليون نسمة من السكان في العديد من الدول المتقدمة صناعيا فمثلا هناك ستة جامعات في الولايات المتحدة الامريكية لكل مليون نسمة ، وجامعتان لكل مليون نسمة في اليابان

وكان عدد الجامعات العربية قبل 70 عام 9 جامعات منها واحدة خاصة , وتزايد عدد الجامعات بسبب تزايد السكان وتزايد التعليم ما قبل الجامعي , ويرجع تزايد الجامعات الخاصة إلى التوجه نحو الخصصة ورغبة الحكومات لايجاد المنافسة بين الجامعات .

وعند مقارنة الدول العربية بعدد الجامعات لكل مليون نسمة من مواطني كل دولة فهناك فرص استثمارية للقطاع الخاص في موريتانيا حيث النسبة 0.3 جامعة لكل مليون نسمة تليها مصر 0.4 ، والعراق وسوريا 0.5 ، واعلى نسبة في البحرين 19.3 تليها لبنان 10.0 وقطر 5.5 ثم الاردن 4.4 وتونس 4.3 .

ان العدد المجرد للجامعات لايعكس اهميتها فهناك جامعات سعتها كبيرة باعداد الطلبة تتجاوز مئة الف مثل جامعة القاهرة يقابلها جامعات لبضعة مئات من الطلبة .

والمؤشر الاساسي لكفاءة اداء الجامعة هو مدى قدرتها على اداء وظيفتها في التعليم والتدريب والبحث العلمي ونقل المعرفة للمجتمع.

4-1-1-3 الجامعات وسوق العمل

لم يعد الجدل قائما حول من يخلق الثروة وسائل الإنتاج ام المعرفة بعد ان أصبح راس المال المعرفي يملك اسرار التقنية ويتحكم في تسويقها , ولهذا أصبح معيار قوة الاقتصاد

يقاس ما ينتجه من سلع وخدمات معرفية ولم يعد مهما كم تنتج بل الاهم كيف تنتج وقدرة المنتج على المنافسة , وعرض المعرفة مصدره التعليم بكل مستوياته , وكلما كان العرض منسجما مع الطلب كلما ساهم التعليم بتعظيم الثروة للمجتمع , وهذا يتطلب توازن في مستويات التعليم وتخصصاتها ومستوى المعرفة والمهارة للمخرجات وبعكسة تصبح مخرجات الجامعات عبئ على مجتمعها وحكوماتها .

في واقع التعليم الجامعي العربي يوجد اختلال في تناسق المستويات والتخصصات فهناك ميل كبير في كفة المخرجات الجامعية على حساب مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني , ففي دراسة ميدانية قامت بها منظمة العمل العربية في عام 2011 شملت اربعة دول عربية اثبتت ان مؤشر الطلب على فرص العمل في الدول العربية بيتناسب 1 جامعي : 3 تقني ومهني وحرفي , ومؤشر عرض التعليم 1 جامعي : 0.5 تقني ومهني وحرفي أي مقابل كل خريج من الجامعات يقابله نصف خريج تقني او مهني او حرفي , ولهذا توصي الدراسة بإعادة النظر بسياسات التعليم لمعالجة اختلال التوازن بين العرض والطلب للقوى العاملة , وبدون توازن العرض مع الطلب في سوق العمل فان 70%-60% من مخرجات الجامعات سنويا تضاف إلى معدلات البطالة مع توفر الطلب على فرص عمل للتقنيين والمهنيين والحرفيين[18] .

والاختلال الاخر يتمثل في شحة التخصصات التطبيقية التي بلغ معدلها 22% والتخصصات الانسانية 78% , وطلب سوق العمل يحتاج إلى 75% تخصصات تطبيقية , ومن هذا يتضح ضعف الموائمة بين مخرجات التعليم وطلب سوق العمل مما يتطلب جهد لشراكات ذكية بين التعليم والقطاع الخاص , واصلاح التعليم ما قبل الجامعي لزيادة مخرجاته التي تشكل مدخل للتخصصات التطبيقية.

5-1-1=3: تمويل التعليم الجامعي : نشأ التعليم في الدول العربية بالاعتماد على التمويل الحكومي ، وبعد تزايد النفقات الحكومية لأولويات اخرى لم يعد التمويل الحكومي كافيا او قادرا على الاستمرار ، ولكون التعليم مسؤولية جماعية تشترك فيها كل

الاطراف المعنية ، فقد وضعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم نموذجا للممولين للتعليم شملت ، الدولة ، واصحاب العمل ، والمجتمع المدني ، والأكاديميون والطلبة.

ان هذا النموذج يعني بالضرورة ان يتحمل كل طرف نسبة معينة يتفق عليها والجدول التالي يبين نسب يمكن اعتبارها استرشادية علما ان الاردن افضل دولة عربية اوجدت شراكة بين الاطراف الاربعة :

ت	مصادر التمويل	مؤسسات التعليم والتدريب الحكومية		مؤسسات التعليم والتدريب الخاصة	
		الحد الادنى	الحد لاعلى	الحد الادنى	الحد لاعلى
1	منحة حكومية	%40	%75	%5	%10
2	اجور طلبة	%10	%30	%50	%75
3	ايرادات الانشطة التشغيلية	%10	%25	%10	%15
4	الهبات والمنح والتبرعات	%1	%5	%10	%20
5	صناديق التدريب	%1	%2	%1	%2
6	اخرى	%1	%5	%1	%5

وعلى ضوء ذلك يمكن ادراج بعض التصورات في هيكلية التمويل للمؤسسة التعليمية والتدريبية والتي تستند الى الشراكة الحقيقة بين الاطراف الاربعة :

1. الانتقال التدريجي وبمراحل زمنية مدروسة من التمويل الحكومي الى التمويل المشترك.
2. اعتماد صيغة تحمل اصحاب العمل النفقات الجارية للتخصصات وفقا لنسب تواجد مخرجات هذة التخصصات في القطاعات وعلى اساس احتساب تكاليف الاعداد لهذا الخريج .

3. انشاء صندوق للاستثمار في التعليم والتدريب يساهم فيه اصحاب العمل بنسب تتناسب والتخصص العام على ان تساهم الدولة بما قيمته 50% من هذا الصندوق وتشمل هذة المساهمة المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة .
4. اعتماد نظام الرسوم الدراسية للطلبة على ان يخير الطالب بين الحصول على منحة من اصحاب العمل يسددها بعد تخرجه والتحاقه بالعمل او الدفع المباشر او الاقتراض من صندوق الاقراض الخاص واستيفاء هذا القرض منه بعد التخرج .
5. انشاء صندوق التمويل الذاتي في المؤسسة التعليمية لادارة النشاط الانتاجي الذي تستغل عائداته بنسب محددة في صندوق الاستثمار وأخرى في الميزانية الجارية للمؤسسة التعليمية والتدريبية .
6. قيام الحكومة باعتماد تشريعات وقوانين تشجع على الاستثمار او المساهمة في صناديق التمويل المذكورة كالاعفاء الضريبي والتسهيلات المصرفية.
7. حشد جهود التنظيمات المدنية في التوعية لاهمية التبرعات للتعليم والتدريب المهني والتقني.
8. الاستفادة من المساعدات المالية او العينية التي تقدمها المؤسسات والوكالات الدولية وتوجيهها نحو التعليم والتدريب .

ويعتمد التعليم في الولايات المتحدة الامريكية في تمويل التعليم من المصادر التالية :

1. الرسوم الدراسية للطلبة تشكل بحدود 40% من التكاليف الجامعية.
2. مخصصات مالية من حكومة الولاية.
3. مخصصات مالية فدرالية .
4. مساهمات المراكز البحثية (تستقطع من الضرائب).
5. مساهمات من المؤسسات التجارية والصناعية (تستقطع من الضرائب)

ان قطاعات الاقتصاد في الدول المتقدمة تجد حاجتها للتطوير وقيام اسواق جديدة وتدريب وتاهيل القوى العاملة فيها وسد حاجتها من العمالة الجديدة من سوق التعليم لذلك فهي تعتبر شريك اساسي يهمه جدا تطور التعليم بكل مستوياتة وكثير من الجامعات قامت بتبرعات من المجتمع المدني وسوق العمل والتي بلغ عددها في امريكا 60 جامعة وقفية منها جامعة هارفارد .

اما تمويل التعليم في الدول العربية فانة يعتمد بنسبة 90% على التمويل الحكومي ومساهمات المجتمع المدني وسوق العمل تكاد لا تذكر باستثناء السعودية التي تمثلت بقيام جامعة الملك عبدالله وجامعة الملك سعود.

2-2- 3 البحث العلمي [11]

يختلف حجم القوى البشرية العلمية بين الدول العربية وتتصدرها مصر وتونس حيث يصل حجم القوى البشرية العلمية 560 ، و460 باحثا لكل 100000 نسمة من السكان ورغم ذلك فانها لا تزال بعيدة عن الحجم الموازي في الدول المتقدمة فمثلا في اليابان 4906 وفي فرنسا 2448 وفي الولايات المتحدة الامريكية 3676 .

1-2-2-3 : الانفاق على البحث العلمي

- محدودية مساهمة سوق العمل الخاص بتمويل البحث العلمي العربي حيث لا تتجاوز (1%) من اجمالي تمويل البحث العلمي ، ويقابلة 70% في الدول المتقدمة ، وهذا المؤشر يعكس عدم اكتراث سوق العمل بالبحث العلمي بسبب اعتمادة على تقنيات جاهزة تعتمد في تطوريها على دول المنشأ الغير عربية ، ومحدودية الشراكة مع جهات المعرفة سوءا كانت جامعات او مراكز بحث علمي .

وبحسب أرقام "معهد إحصاءات اليونسكو" للعام 2004 فان انفاق الدول العربية مجتمعة على البحث العلمي والتطوير بلغ 1.7 مليار دولار أو ما نسبته 0.3% من الناتج القومي وهي نسبة ضئيلة ، بالمقارنة مع عدة دول مثل أمريكا اللاتينية والكاريبي 21.3 مليار دولار (0.6% من الناتج القومي الإجمالي)، وفي الهند 20 مليار دولار (0.7% من الناتج القومي الإجمالي) ، وفي دول جنوب شرق آسيا الصناعية 48.2 مليار دولار (1.7%) ، وفي دول الاتحاد الأوروبي 174.7 مليار دولار (1.9%) ، وفي أمريكا الشمالية281 مليار دولار (2.7%) وفي اليابان 98.2 مليار دولار (2.9%) ، وفي الكيان الصهيوني 6.1 مليار دولار ما نسبتة (4.7%).

- دور القطاع الخاص بالإنفاق على البحث العلمي : أكثر إنفاق على البحث العلمي ياتي من القطاع الخاص في الدول المتقدمة حيث وصلت في اليابان مثلاً إلى 73% من مجموع ما أنفق على البحث والتطوير في العام 2001 ، وما انفق من القطاع الخاص في الكيان الصهيوني على البحث العلمي يمثل 50% ، ويتحمل القطاع الخاص مايزيد على 60% من الانفاق الوطني على البحث العلمي في اميركا ، ويصل الى 70% في الاتحاد الاوربي و 80% في اليابان وكوريا الجنوبية ، وبلغ معدل نصيب الفرد العربي من الانفاق على البحث العلمي 14.7 دولار في حين بلغ المعدل العالمي 170 دولار/فرد ، وذات المعدل في الدول النامية 58.5 دولار/فرد ، والدول المتقدمة 710 دولار/فرد .

2-2-2-3 : التوزيع القطاعي للبحث العلمي

تقدر نسبة الباحثين من خارج النطاق الاكاديمي العاملين بالبحث العلمي في الدول العربية بحدود 10% يقابلهم 60% في الدول المتقدمة ومنها فرنسا حيث بلغت النسبة 70% ، ويعمل 97% من الباحثين العرب في القطاع العام , نسبة الباحثين العاملين في الجامعات من مجموع حملة الشهادات العليا في الدول العربية 90% بينما النسبة الموازية في الولايات المتحدة الامريكية 16% وروسيا 14% وما تبقى يعملون

بسوق العمل , وهذه الاحصاءات توشر ضيق سوق العمل ونمطيته ومحدودية عمله وانخفاض منتجاته المعرفية .

3-2-3 العلاقة بين البحث العلمي والانتاج

ضعف الترابط بين البحث ونظام الانتاج انعكس سلبا على الصادرات العربية عالية التكنلوجيا اذ لاتتجاوز 12% من مجموع الصادرات العربية ، ويقابلها متوسط عالمي يقدر 20 % ، و 40% منتجات عالية التكنلوجيا والمعرفة من اجمالي الانتاج الاسرائيلي ، 36% اليابان ، الولايات المتحدة 37% ، 43% ايرلندا ، 32% المملكة المتحدة ، ويقدر الاقتصاديون ان اكثر من 50% من الناتج المحلي الاجمالي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبني على المعرفة .

3-2-4 : هجرة العقول العربية[11]

تمثل هجرة المثقفين العرب ثلث عدد المهاجرين من الدول النامية الى الغرب ، وتفقد الدول العربية 50% من الاطباء حديثي التخرج و 23% من المهندسين و 15% من العلماء كل عام ، حيث يهاجر معظمهم الى المملكة المتحدة واوربا وكندا ، مما يتسبب في فقد 2 بليون دولار للمنطقة العربية ، وترجع الدراسات عوامل عديدة وراء هجرة العقول العربية اهمها ضعف التطور الاقتصادي وفشل في استخدام التكنلوجيا الحديثة وضعف المرتبات وفقدان فرص البحث العلمي ، اضافة الى عوامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي .

3-3 : **المطلب الثالث : دور منظمات اصحاب الاعمال في الحاضنات**

3-3-1 مفهوم الحاضنات [15]:

يرجع تاريخ حاضنات المشروعات إلى بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، حيث ظهرت الحاجة إلى خلق فاعليات جديدة قادرة على دعم ورعاية الاختراعات والأبحاث التطبيقية والإبداع التكنولوجي، وتحويلها إلى شركات وزيادة فرص نجاحها.

وفكرة الحاضنات مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال غير المكتملين فيها فور ولادتهم من أجل تخطي صعوبات الظروف الخاصة المحيطة بهم، وذلك عن طريق تهيئة كل السبل من أجل رعايتهم، ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن نتأكد من صلابته وقدرته على النمو والحياة الطبيعية وسط الآخرين.

فالحاضنة إذن، هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل، لزيادة نسب نجاح المشاريع الملتحقة بها، والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها.

ويوجد اكثر من 3500 حاضنة أعمال تعمل في مختلف دول العالم، منها حوالي 1000 حاضنة في الولايات المتحدة الأمريكية فقط، وبحدود 1700 حاضنة في 150 دولة من دول العالم النامي، تمتلك منها الصين 465 حاضنة، وكل من كوريا الجنوبية والبرازيل حوالي 200 حاضنة لكل منهما، بينما تمتلك الدول العربية عدداً من الحاضنات اكثره في مصر 10، ، والمغرب 2، وواحدة في كل من تونس والبحرين .

وأوضحت الدراسات التي أجراها قطاع الأعمال والمقاولات بالاتحاد الأوروبي أن تجربة الستة عشر دولة أوروبية في الحاضنات منذ نشأت برامج الحاضنات فيها (لفترة أكثر من خمسة عشر عاماً)، قد أفرزت نتائج جيدة حيث أن 90% من جميع الشركات التي تمت إقامتها داخل الحاضنات الأوروبية استمرت تعمل بنجاح بعد مضي أكثر من ثلاثة أعوام على إقامتها[16].

2-3-3: أنواع حاضنات الأعمال

تتنوع الحاضنات وفقا للخدمات التي تقدمها للمشروعات , فتسمى حاضنة المشاريع العامة عندما تتعامل مع مشاريع ذات تخصصات متنوعة مثل الهندسية والزراعية والخدمية [16],

وتسمى الحاضنة تكنولوجية عندما تقدم خدماتها العلمية بالاعتماد على امكانيات الجامعات ومراكز البحث العلمي المادية والبشرية , وتحول نتائج الابحاث التي ترقى إلى الابتكار وبراءات الاختراع إلى مشروعات صغيرة وتعتبر مسوقة للنتاج المعرفي للجامعات ومراكز الابحاث [15] , وهذا ما تفتقده معظم الجامعات العربية .

.وهناك حاضنات تسمى حاضنات مفتوح تقدم الاستشارات الفنية والادارية لمعالجة المشكلات وتطوير للمشروعات , بالاعتماد على الجامعات ومراكز الابحاث ويكون موقعها في تجمعات المشروعات القائمة , وهناك حاضنات مهمتها جذب الشركات الاجنبية وتاهيل الشركات المحلية للمساهمة بالصادرات ومثل هذه الحاضنات تسمى حاضنات الاعمال الدولية [16].

وهناك حاضنات تخصصية يشتق اسمها من الخدمات التي تقدمها مثل حاضنة اعمال المرأة في الاردن وحاضنة المحالين على المعاش من العسكريين في الباكستان ..الخ .

3-3-3 : دور الحاضنات في دعم التنمية الاقتصادية:

تستطيع الحاضنة من جذب مشروعات للمنطقة الجغرافية التي تتواجد فيها وتمكنها النمو والتطوير وخلق فرص تشغيل , وتساعد الحاضنات في زيادة فرص نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تواجهة الفشل في حالات كثيرة , وقد أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات إلى أن معدلات نجاح واستمرارية للمشاريع الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى 88% مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشاريع بصفة عامة[16].

3-3-4 : اهمية الحاضنات في دعم وتنمية الموارد البشرية وخلق فرص عمل[16]:

من اولويات عمل الحاضنات التدريب للمنتمين اليها , وجل برامجها التدريبية تركز على المهارات والإبداع والمبادرة والابتكار والاختراع وتنمية ثقافة العمل الحر , واهمية الحاضنات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في جذب مشاريع جديدة وتطوير القائمة وضمان نجاح النسبة الاكبر منها وتاهيل الراغبين للعمل في المشروعات , وهذه ينتج عنها فرص تشغيلية لطالبي العمل , كما تساهم الحاضنات بتاهيل من يفقدون وظائفهم بسبب التغيرات التقنية بتاهيلهم إلى مهن تتناسب والطلب في سوق العمل , وتذكر الإحصائيات أن 75% من فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية نتجت عن 10% من المؤسسات الصغيرة، وانتجت 78 حاضنة 26 ألف فرصة عمل جديدة في جمهورية التشيك، واستطاع برنامج حاضنات المشاريع في خلق 440 شركة ومؤسسة جديدة ناجحة.

3-5 : دور منظمات اصحاب العمل في دعم جهات التعليم والتدريب المهني والتقني[12]

يتفق كل المهتمين بشان التنمية في الدول العربية إلى وجود هيكل لمخرجات التعليم معاكس لحاجات سوق العمل في بعدين الاول ضعف الموائمة بين مخرجات التعليم (والتي تمثل اكبر مكونات عرض العمل) وطلب سوق العمل , والبعد الثاني يتعلق بهيكلية المخرجات والتي تزيد فيها مخرجات الجامعات عن ضعفي مخرجات التعليم المهني والتقني وهذا يعاكس هيكل طلب سوق العمل , ومن هذين البعدين تحدد المشكلة في سوق العمل والتي اولتها منظمة العمل العربية اهمية خاصة افضت بضلالها في عدد من القمم العربية وبموجبها اعدت منظمة العمل العربية العقد العربي للتشغيل واقره مؤتمر العمل العربي , ومن بين بنود العقد العربي موائمة مخرجات التعليم وزيادة نسبة مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني إلى

50% , وهذا التوجه العربي الطموح يتطلب حشد غير اعتيادي للحكومات ومنظمات اصحاب العمل والمجتمع المدني لبلوغ غايات العقد العربي للتشغيل .

1-5-3 : مميزات التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول المتقدمة:

يهتم التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول المتقدمة ببرامج التدريب لإعداد المهارات الفنية التي تتأثر نوعيتها وأعداد مخرجاتها وفقاً لمستوى التطورات التقنية في إنتاج السلع والخدمات، وتأهيل العاملين إلى مهارات فنية جديدة ممن أدت التغيرات التقنية إلي انخفاض الطلب على مهاراتهم ، فكلما تتغير تقنية صناعية معينة فإنها تترك خلفها عدداً كبيراً من العاملين بسبب عدم أهلية مهاراتهم للعمل في التقنية الجديدة ، مما يتطلب إعادة تأهيلهم ، إضافة إلي تأهيل الشباب الذين يعدون لسوق العمل لأول مرة وفق برامج تدريبية تأخذ بنظرة الاعتبار توقعات طلب المهارات الفنية في سوق العمل.

ويتميز التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول المتقدمة بمميزات عديدة أهمها:

1- ارتباط مؤسسات التعليم والتدريب المهني ارتباطاً مباشراً بحاجات سوق العمل.

2- دوافع المشاركة بالبرامج التدريبية هي الرغبة المنطلقة من الحاجة إلي التأهيل لمهارة فنية.

3- مرونة التعليم والتدريب المهني بحيث يتيح للمواطن المشاركة بالبرامج التدريبية وفقاً للوقت الذي يناسبه إضافة إلي قدرتها على الاستجابة السريعة لمتغيرات الطلب على المهارات الفنية في سوق العمل.

4- ترتبط معظم مؤسسات التدريب والتعليم المهني بمؤسسات خاصة وليس بقطاع حكومي مما يجعلها في مواضع المنافسة الدائمة في سوق التعليم والتدريب.

5- تنفيذ برامج التدريب يتم إما في العمل أو داخل مؤسسات التعليم والتدريب المهني او كلاهما .

6- التعليم والتدريب المهني والتقني يقدم خدماته لقاء أجور تدفع من قبل الجهات المستفيدة سواء كانوا أفراداً أو شركات أو مؤسسات.

7- تشارك الحكومات في دعم مؤسسات التعليم والتدريب المهني بهبات مالية تصل إلي 50% من الموازنة السنوية.

8- يساهم القطاع الخاص في تمويل التعليم والتدريب المهني بالهبات والمساعدات المالية أو المادية مثل الأجهزة والمعدات للتقنيات الحديثة أو دفع أجور تدريب المدربين لزيادة تأهيلهم.

9- تقدم الشركات التسهيلات اللازمة لتنفيذ البرامج التعليمية في مواقع إنتاجها النمطي.

10- تتميز مؤسسات التعليم والتدريب المهني بإنتاجها السلعي والخدمي المنافس لنظيره المنتج في حقل العمل، إما بسبب كونها تقدم إنتاجا جديداً، أو لأنها منتجة بإشراف أيدي ماهرة تتلمذ عليها ألوف العاملين مما يجعل ثقة المجتمع بها كبيرة.

11- تهدف مؤسسات التدريب والتعليم المهني إلي إيجاد موارد تمويل نفقاتها وخلق بيئة عمل لتنفيذ البرامج التدريبية مماثلة للإنتاج النمطي لإكساب المتدربين قبل ممارسة المهارة الفنية للعمل في حقل العمل .

1-1-4-3 : نماذج من آليات مشاركة القطاع الخاص في الدول المتقدمة مع التعليم والتدريب المهني والتقني.

تشترك جميع الدول ذات التجارب الناجحة في التعليم والتدريب المهني والتقني في ان دور الحكومة لايتعدى التخطيط والاشراف والمشاركة في التمويل، ويتبع غالبية هذا النمط التعليمي الى مؤسسات القطاع الخاص ، وفي ادناة موجز عن كل تجربة :

1- الولايات المتحدة الأمريكية :

يمكن تلخيصها فيما يأتي :

* خبرات مواقع العمل المهنية هي التي تحدد البرامج التدريبية .

* توفير فرص تدريبية للتلاميذ والمتدربين والمشاركة في المراقبة والإشراف على تدريبهم في مواقع العمل وتوجيههم وتقويم أدائهم .

* المشاركة الواسعة في تخطيط وإعداد البرامج وصياغة المناهج الدراسية والبرامج التدريبية وتنفيذها.

* المشاركة في تمويل برامج التدريب فضلاً عن المساهمة في إعداد وتنفيذ وتمويل معايير المهارات الوطنية لغرض تدريب وتأهيل التلاميذ ومدربي مراكز التدريب المهني.

2. كندا

- يشارك القطاع الخاص مع مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في تخطيط البرامج التعليمية والتدريبية وتحديد أهدافها بما يتلاءم ومتطلبات المهن والأعمال ، ومتابعة تنفيذ مختلف الأنشطة وتقويم نتائجها .
- لا يخلو مجلس إدارة مدرسة مهنية أو مركز تدريبي أو هيئة استشارية لإعداد برنامج أو مناهج ولأي مشروع ريادي في التعليم والتدريب المهني من ممثلين للقطاعات الخاصة ذات الصلة.

3- ألمانيا :

- الشراكة في رسم سياسة التعليم والتدريب المهني وتخطيط برامجه وتنفيذها.
- قيام سوق العمل بتوفير المؤشرات التي بموجبها تحدد العلاقة الكمية بين طبيعة الاحتياجات من جهة والتعليم والتدريب المهني من جهة أخرى، كما أن متطلبات التشغيل في مؤسسات أصحاب العمل تحدد الجانب النوعي لهذا التعليم والتدريب.
- تتولى مواقع العمل مسؤولية التدريب الميداني للمتدربين، ويتم تنظيم التدريب المهني بموجب ضوابط وتعليمات، وتسيطر الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر على هذه العملية.
- يتولى القطاع الخاص – من حيث المبدأ – تمويل التدريب في مواقع العمل، وغالباً ما يتم التمويل من خلال "صندوق التمويل " الذي تتعاون فيه الدولة مع القطاع الخاص في تمويله.

4. السويد:

جمعية أرباب العمل الوطنية والنقابات المهنية والحرفية لديها مجالس حرفية وطنية تهدف إلي تطوير التعليم والتدريب المهني وتتعاون معهم المؤسسات التعليمية التدريبية المحلية لتعزيز الارتباط فيما بينها ويشارك القطاع الخاص المؤسسات التعليمية والتدريبية في:

- توفير مواقع تدريبية للتلاميذ والمتدربين
- تقديم تسهيلات لبرامج التعليم الإضافي للمعلمين والمدربين لتوسيع معلوماتهم وتحديثها في مختلف الأمور ذات الصلة بالتقانات الحديثة والإنتاج.
- مشاركة العديد من الشركات الصناعية في إتاحة الفرص لجعل مواقع العمل ميادين عملية لمشاريع عمل التلاميذ والمتدربين .
- تنظيم دورات تدريبية توجيهية صيفية للتلاميذ لتشجيعهم على الانخراط في التعليم والتدريب المهني في البرامج الفنية والمهنية التي سيلتحقون بها مستقبلاً .

5. اليابان :

- توفير أجهزة ومعدات لمدارس ومراكز التعليم والتدريب المهني .
- تقديم خبرات سوق العمل لاستثمارها في تطوير المناهج والبرامج الدراسية والتدريبية والمساهمة في تنفيذها.
- توفير فرص التدريب الميداني للتلاميذ والمتدربين في مواقع العمل .
- توفير حوافز اقتصادية للمتدربين من خلال اختيار المتميزين بإنجازاتهم وتوظيفهم .
- معالجة النظرة الدونية من قبل الناشئين نحو العمل في الصناعة خاصة الصناعات الإنتاجية.
- تدريب وتطوير كفاءة أداء المعلمين والمدربين العاملين في مراكز التعليم والتدريب المهني ، خاصة الذين يقومون بتعليم التقانات الحديثة.

2-1-4-3 : تجارب لدول نامية

2-ماليزيا:

بدأت ماليزيا بخطة منذ عام 1981 وسميت رؤية 20 ــ 20 أي انها خطة استراتيجية مدتها اربعون سنة. والمكونات التعليمية لهذه الخطة تمثلت في:

- تنمية المعارف والقدرات والمهارات والسلوكيات واخلاق العمل والابداع والابتكار والتعلّم الذاتي، وكل ذلك يتم من خلال المؤسسات التعليمية في مختلف المراحل والأنواع من التعليم.
- التأكيد على تناسق التعليم العام والتقني والمهني والعالي بكل برامجها وتخصصاتها مع متطلبات سوق العمل المتغيّرة خلال سنوات الخطة طويلة المدى.
- زرع الولاء والإخلاص لأداء العمل المناط بالعامل وتأكيد الاعتماد على العمالة الماليزية.

- عناية فائقة بإعداد المعلمين واختيارهم واستمرارهم من عدمه في ممارسة المهنة.
- تنقية المناهج وتطويرها من وقت لآخر والربط والمواءمة المستمرة والدقيقة والتفصيلية بين مخرجات التعليم وسوق العمل واحتياجاته المتغيّرة،
- تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في التعليم والتدريب , وإعادة القوى العاملة حسب الاحتياج إلى مؤسسات التعليم والتدريب لتحديث معارفها وتنمية قدراتها ومعرفة ما استجد في ميادين عملها وتخصصاتها.

ومن مظاهر هذا التوجه أن أكثر من 40% من طلاب الجامعات الماليزية يتوجهون للعلوم التطبيقية والصرفة مقابل الاعداد القليلة في الدول العربية، وما حققته ماليزيا في مسابقة الاولمبياد الدولي للرياضيات حيث قفزت من المرتبة 15 عام 1999 إلى المرتبة العاشرة عام 2003 مقابل الدول العربية المشاركة في الاولمبياد في بعض دوراته مثل الكويت ومصر والسعودية والمغرب والتي حققت المراتب ما قبل الأخيرة.

2-كوريا ألجنوبية

لقد تأسست تجربة كوريا الجنوبية على رؤية تنموية استراتيجية بدأتها قبل ستين سنة تقريباً وهناك جوانب ثلاثة للارتقاء بنوعية التعليم الكوري:

- الصرامة في اختيار المعلمين والمديرين ومدى استمرارهم وضرورة نموهم المستمر أو الابعاد عن الميدان.
- الإرشاد والتوجيه أساسي في جميع مراحل الدراسة ويلزم جميع المعلمين والمديرين ان يكونوا على خط وافٍ في هذه الميادين.
- التقويم المستمر المركز على نتاج النظام التربوي وليس على الطلاب فمقياس النجاح للنظام التربوي ألا يفشل فيه أي طالب بفضل توفير الدروس العلاجية والإرشاد والتوجيه والاخلاص في العمل من قبل المعلمين.

- يمثل التعليم المهني والتدريب دوراً أساسياً في ربط التعليم بدنيا العمل وتركز كوريا منذ بداية نهضتها على أهمية التعليم والتدريب المهني وتطويره وتشعيبه وتغيير مجالاته حسب طبيعة الأعمال المتغيّرة ، ولذالك فان عروض سوق العمل المتوفرة لخريجي التعليم العالي لا تزيد عن 25% من فرص سوق العمل ككل.

2-4-3 : آليات الشراكة بين التعليم والتدريب المهني والتقني وحقل العمل في الوطن العربي

وهي عبارة عن صيغ او فعاليات معمول بها في دول متقدمة وعربية لتنظيم الشراكة مابين التعليم والتدريب المهني والتقني وفي ادناة اهما:

1.تقديم التسهيلات الفيزيائية (المادية) مثل الاجهزة والمكائن والمعدات الازمة لبرامج التدريب في مواقع العمل التي تدار من قبل مؤسسات التعليم واتلتدريب المهني والتقني .

3.مساعدة مؤسسات التعليم والتدريب في توفير تجهيزات المعامل (المختبرات) والورش بالمعدات التدريبية ومستلزمات التدريب.

3.توفير الخبرات التخصصية والمشورة الفنية بكل ما يتعلق بمحتوى المناهج الدراسية والبرامج التدريبية وتصميم وتطوير البرامجيات ومواد ووسائل التعليم والتدريب.

4.مشاركة الخبراء والمختصين من اصحاب العمل في نشاطات التدريس والتوجية المهني والارشاد والاستشارات والاختبارات والتقويم..

5.تأسيس حاضنات الإنتاج والخدمات في مؤسسات التعليم والتدريب التقني.

6.إحالة أعمال إنتاجية وخدمية واستشارية وبحثية للتعليم والتدريب المهني والتقني.

7. وضع الإمكانيات التعليمية والتدريبية المتوافرة لدى مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني لخدمة المجتمع المحلي من خلال إتاحة الفرصة أمام مؤسسات أصحاب العمل (خاصة صغيرة الحجم التي ليس بمقدورها إنشاء مختبرات وورش تدريبية خاصة بها) لاستخدام التسهيلات الجيدة المتاحة وبطريقة فاعلة في التدريب وأنشطة البحث والتطوير وتقوم مؤسسات سوق العمل المستفيدة بتغطية النفقات المترتبة من جراء ذلك.

8. إدخال نظم ومسارات تعليمية وتدريبية جديدة تسمح بالجمع بين العمل والتعليم مثل التعليم الجزئي والمفتوح.

9. تطوير مؤسسات التعليم والتدريب المهني بما يؤمن اتسامها بالمرونة والقدرة على التكيف مع احتياجات سوق العمل المتغيرة.

10. تطوير فلسفات وسياسات وأهداف التعليم والتدريب المهني بشكل يؤمن ارتباطه مع فلسفة وأهداف سوق العمل.

11. تبني التخطيط بمفهومه الشامل على المستويين الوطني والعربي من خلال اعتماد منهجيات علمية تجمع بين الواقعية والمستقبلية ، وتستخدم أساليب متطورة تراعي تكامل التخطيط بعملياته واتجاهاته وجوانبه.

12. اعتماد منهجيات مناسبة لتفعيل مشاركة سوق العمل في تطوير مناهج وبرامج التعليم والتدريب المهني وتقنيات التعليم.

13. استثمار التسهيلات والتجهيزات المتوافرة في مؤسسات القطاع الخاص الإنتاجية والخدمية في تدريب تلاميذ ومدربي التعليم والتدريب المهني والتقني.

14. استخدام محاضرين ومدربين (تفرغ جزئي أو كامل) من حقل العمل للمشاركة في

التدريبات النظرية والعملية في مؤسسات التعليم والتدريب وهذه المنهجية واسعة الانتشار ومعتمدة في الدول المتقدمة والنامية والعديد من الدول العربية.

15. اعتماد منهجيات مناسبة لمشاركة القطاع الخاص للارتقاء بمستوى كفاءة أداء الأطر التعليمية والتدريبية العاملة في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني مثل توفير فرص تدريبية للأطر التعليمية والتدريبية في ورشها ومشاغلها وتجهيزاتها والتي غالباً ما تكون أحدث وأكثر تطوراً من مثيلاتها في مؤسسات التعليم والتدريب المهني ، ومشاركة أطر تعليمية وتدريبية في دورات تدريبية وتأهيلية داخل الدولة وخارجها للتدريب على أجهزة ومعدات حديثة سيكون إدخالها إلي سوق العمل من خلال تحمل نفقات هذا التدريب جزئياً أو كلياً كما في الأردن–معهد تكنولوجيا الأجهزة الطبية.

16. مساهمة القطاع الخاص في إعداد مخططات توزيعية تراعي الاحتياجات المساحية للآلات والمعدات مع توفير شروط السلامة ومرونة العمل ، وذلك من خلال المساهمة في إجراء الدراسات الخاصة لمدخلات الإنتاج والتفكير لمواد بديلة ، وبطرائق التخزين ، وفي إعداد برامج الصيانة الوقائية وتقديم المساعدة والمشورة الفنية حول التجهيزات المستخدمة.

17. تعديل وتطوير سياسات العمل والاستخدام في مؤسسات سوق العمل وتوجيهها نحو الترابط والتنسيق مع مؤسسات التعليم والتدريب لما يلبي احتياجات المتغيرات في كلا القطاعين، من خلال اعتماد منهجيات مناسبة مثل تدريب التلاميذ والمتدربين في مواقع العمل والإنتاج.

18. مشاركة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني – بكفاءاتها العلمية والفنية – في برامج رفع كفاءة أداء العاملين في مؤسسات سوق العمل الإنتاجية والخدمية من خلال إجراء الدراسات، وتنظيم برامج تدريبية للعاملين فيها لتطوير المهارات الفنية والإدارية ، أو

لإكساب مهارات جديدة لتحقيق نقلة مهنية أفقية أو رأسية.

19. قيام مؤسسات سوق العمل بتوفير التنبؤات والتوقعات المرتبطة باحتياجات سوق العمل المستقبلية وتزويد مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني بهذه المعلومات.

5-3 : المطلب الخامس : دور منظمات اصحاب الاعمال والمجتمع المدني على المستوى العربي

اخذ منحنى العمل العربي المشترك بالصعود المتزايد خلال فترة الخمسينات وامتدت إلى بداية الثمانينات , وخلال هذه الفترة توافقت رغبات المجتمع العربي مع النهج السياسي للحكومات , وظلت الجامعة العربية ممثلة للبيت العربي , واسست لهذا البيت اركان ودعائم صلبة ممثلة بالمنظمات والاتحادات والنقابات مثل منظمة العمل العربية , ومنظمة الثقافة والعلوم , ومنظمة الوحدة الاقتصادية , ومنظمة الاوبك , واتحاد نقابات العمال العرب ...الخ , وبدء العمل العربي يتحول من افكار وخطابات إلى واقع اقتصادي وتنموي فتكونت منظمة التنمية الصناعية ومثلها للزراعة والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي وعدد من المصارف العربية وخطط لصناعات ثقيلة ومتوسطة مواقعها في الدول التي تتوفر فيها الخامات واسواقها تعتمد على التجارة البينية في الوطن العربي , وتفائل المجتمع العربي بتلك الخطوات التي ترافقت مع قيام التكتلات الدولية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية .

وسرعان ما بدء الخلاف العربي العربي بين الحكومات يطفو على السطح وشظياه تصيب ما تم بناءه وتراجع الحماس تحت ضغط الخضوع للامر الواقع وصاحب هذا انخفاض سقف التمويل العربي للمنظمات والمؤسسات والنقابات والاتحادات وتراجعت معه الانجازات لمعظمها وسدل الستار على معظم الطموحات لقيام الشركات المشتركة في قطاعي الإنتاج والخدمات وقطاع المال والتجارة البينية , وما تبقى من العمل العربي هو كل ما تم تاسيسة

على اساس الشراكات التي تحقق منافع مجتمعية واقتصادية فاعلة وملموسة من قبل الشركاء .

ومنذ العقد الاخير للقرن الماضي شهد العالم تحول اقتصادي كبير متاثرا بوفرة عرض السلع والخدمات ذات الجودة العالية كنتيجة للتطور التقني وثورة المعلومات , وتغيرت مراكز القوى الدولية , وتحت تاثير المصالح المجتمعية والاقتصادية ظهرت قوى جديدة مثل الاتحاد الاوربي , والصين كقوتين اقتصاديتين غيرت موازين السوق الدولية , وظهور دول نامية استطاعت ان تكون اقتصاديات قوية مثل كوريا الجنوبية وماليزيا والبرازيل واخرى اطلق عليها اسم النمور السبعة , وظهر تكتل عربي ضم معظم دول الخليج العربي سمي مجلس تعاون دول الخليج العربي .

ومع كل التغيرات المشار اليها بايجاز شديد ظل العمل العربي المشتراك يتراجع تحت ضربات الخلافات السياسية بين الحكومات , وتاثرت بهذا عدد غير قليل من الدول العربية القليلة الموارد المادية وتهاوت قدراتها في تلبية المصالح والحاجات المجتمعية فازدادت معدلات البطالة في الوقت الذي كان معدل النمو فيها مقبول , وتعالت المطالبات المجتمعية فادت إلى تغيرات سياسية مثلما حصل في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا , وادت تداعياتها إلى شد وجذب وإصلاحات في الدول العربية الاخرى .

والتحليل المعمق لما حصل في الوطن العربي يؤشر حقيقة ان العمل العربي المشترك يكتسب ديمومته وقوته من تلاقي المصالح المجتمعية الاقتصادية للاطراف المتوافقة عبر ممثليها , وكلما كانت الحكومات منسجمة مع شعبها كلما اقتربت أكثر مع العمل العربي المشترك , وان مصالح أي دولة عربية في نجاح شقيقاتها .

وتأسيسا على ما تقدم فان منظمات عربية ومنها منظمة العمل العربية ظلت امينه عل العمل

العربي المشترك وظلت متمسكة بادئها المميز رغم شح مواردها وانتجت كم هائل من الوسائل الفاعلة لتمكين العمل العربي المشترك خصوصا في تنمية الموارد البشرية ومعالجة مشكلتي البطالة والتشغيل واصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني ومعالجة الفقر واخرى سيرد ذكرها , وفرضت نفسها على مؤتمرات القمة العربية التي باركت وتبنت تلك الوسائل , ولكون منظمات اصحاب العمل تمسك بالعصب الحيوي للوطن العربي عبر تمثيلها لاصحاب الإنتاج والخدمات ويتوقف عليها حجم الطلب للقوى العاملة في سوق العمل لذا يعتقد الباحث بان من الاهمية بمكان ان تعمل منظمات اصحاب العمل عبر وسائل تأثيرها على اصحاب العمل لتبني سياسات للمساهمة في تحقيق ما اتفق علية في القمم العربية ومؤتمرات العمل العربي من مشروعات قدمتها منظمة العمل العربية ونوجز اهمها بالاتي :

3-5-1 تبني مشروع العقد العربي للتشغيل 2010 -2020 الذي انجزته منظمة العمل العربية واقرتة مؤتمرات العمل والقمة العربية الاقتصادية والهادف إلى :

1. تخفيض مستوى الفقر إلى النصف
2. تخفيض مستوى البطالة إلى النصف
3. رفع نمو معدل انتاجية الفرد إلى 10% في نهاية الفترة
4. موائمة مخرجات التعليم مع سوق العمل
5. رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني والتقني إلى 50% من إجمالي الملتحقين بالتربية والتعليم .

- تنفيذ البرنامج العربي للتشغيل والحد من البطالة والمتضمن
  1. مشروع شبكة معلومات السوق العربية
  2. المرصد العربي

3. توطين الوظائف

: مشروع الموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل

: مشروع تشغيل الشباب

: مشروع الصناعات الصغيرة والمتوسطة

3-5-5 : اعتماد الإستراتيجية العربية للتعليم والتدريب المهني والتقني التي اعدتها منظمة العمل العربي واقرها مؤتمر العمل العربي في دورته لعام 2010 .

3-5-6 : تطوير ثقافة العمل لدى الشباب : من خلال تغير ضعف رغبة الشباب بالعمل في عدد غير قليلي من المهن مما جعلها حكرا على العمالة غير العربية , وتشجيع الشباب للريادة للتوسع بالمشاريع الانتاجية والخدمية لان قوة الاقتصاد تقاس يكثافة المشاريع وحسب بيانات البنك الدولي عام 2010 بلغ متوسط الدول العربية التي شملتها الدراسة (الجزائر والاردن ومصر والمغرب وسلطنة عمان) في الوطن العربي 9 مشروع لكل 1000 ناشط من السكان النشطين بينما بلغت كثافة المشروعات 19 في امريكا الاتينية , و 29 في اوربا الوسطى , 38 في فرنسا , و33.7 في فلندا و 74 في سنغافورا و 80.5 في المملكة المتحدة [10], ويلاحظ ضعف الابداع والتطوير اذا ما تم قياسه بنتائج البحث العلمي حيث انفقت الدول العربية 0.3 % من قيمة الإنتاج المحلي في 2007 لدعم البحث العلمي , وانفقت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2.3% من قيمة ناتجها المحلي , وخلال ثلاثة عشر عام التي شملتها الدراسة سجلت الدول العربية 3224 براءة اختراع بينما سجلت اليابان لوحدها 1.7 مليون براءة اختراع[10]

4. المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

4-1 : المطلب الاول : الاستنتاجات

يستنتج من الدراسة الاتي:

1. الحوار الناعم بين الشركاء يفضي إلى حلول للبطالة , والتصادم المجتمعي الاقتصادي يؤدي إلى زيادة البطالة .
2. البطالة تؤدي إلى الفقر , والحرمان , والكراهية , والامية , والشعور بالدونية , والإحباط والجهل , وهذه تكون مجتمع سلبي وناقم على حكوماته وممثليه , وتسوده ظواهر الفساد , والتعصبية , والغش , وانعدام الثقة , والتكتلات الشللية , وانعدام الامن , وهروب رؤوس الاموال المالية والبشرية , واستمرار البطالة وتفاقم تداعياتها المجتمعية تؤدي إلى تراجع الطلب , يتبعه تراجع الانتاج المحلي , وانكماش الاستثمار , وانخفاض قيمة العملة المحلية , وتضخم الاسعار, ويخسر اصحاب الاعمال جزء من ثروتهم نتيجة لتأكل راس المال النقدي والمادي , وتصبح كلفة اعادة الاقتصاد إلى وضعة الطبيعي بكلفة أكبر مقارنة بكلفة معالجة البطالة.
3. قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر القطاعات لتوفير فرص تشغيلية لأنها اقل كلفة وأكثرها انتشار جغرافي وتنوع بالإنتاج والخدمات وتعظيم للقيمة المضافة للخامات المحلية , وتستطيع

منظمات اصحاب الاعمال بالتوافق مع الحكومات توسيع عدد المشروعات لتوفير فرص تشغيلية من خلال سياسات المشروعات المغذية للمشروعات الكبيرة لحل مشكلات تسويق المخرجات .

4. قيام منظمات اصحاب الاعمال بإنشاء حاضنات المشروعات تساهم في زيادة فرص التشغيل من خلال تخفيض الهدر بالاموال المستثمرة وضمان استمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة , وتوسيع الاستثمار بمشروعات جديدة , لان الحاضنات تتبنى المشروع بكل مراحلة (من الفكرة ودراسات الجدوى والتدريب للعاملين وتقديم الاستشارات وحل المشكلات) إلى ان يكتسب المشروع القدرة على الاستمرار ومن ثم تبدأ مرحلة التطوير .

5. الثروة نتاج لراس المال البشري والاخير هو الإنتاج النهائي للتعليم الجامعي والمهني والتقني , وحجمه المتاح في اغلب الدول العربية لا يتناسب مع حاجة المجتمع , ومدخلات القائم منه بحاجة إلى الموائمة مع ما يناظره في الدول المتقدمة او الاكثر نمو , وامكانيات اغلب الحكومات العربية خصوصا القليلة الموارد لا تستطيع تامين متطلباته , وباستطاعة منظمات اصحاب العمل ايجاد السياسات التي تمكن اصحاب العمل من مساندة الحكومات من بعدين الاول المساهمة في تمويل جهات التعليم الجامعي والتدريب المهني والتقني , والبعد الاخر انشاء جامعات ومراكز ومعاهد وكليات تقنية خاصة.

6. مشكلة البطالة غالبيتها لا تكمن بفرص التشغيل المنتجة في الوطن العربي بل في عدم موائمة اغلب عرض العمل وخاصة من مخرجات

التعليم بكل مستوياته مع الطلب على القوى العاملة , وسيبقى هذا التشوه اذا لم يساهم اصحاب العمل لموائمته مع الطلب مهنيا وثقافيا .

7. سيفقد قطاعي الإنتاج والخدمات قدرتهما التنافسية بمرور الزمن اذا لم يستعين اصحاب الاعمال راس المال المعرفي , ويخصص نسبة من موارده للبحث العلمي .
8. حل مشكلة التشغيل تكمن في تضامن الحكومات ومنظمات العمل العربي المشترك واهمها منظمات اصحاب الاعمال لتفعيل حزمة السياسات التي اوجدتها منظمة العمل العربية ووافقت عليها القمم ومؤتمرات العمل العربية .

4-2 : المطلب الثاني : التوصيات

1. دعوة منظمات اصحاب العمل للتوافق مع الحكومات واصحاب الاعمال على تعميق ثقافة الحوار المجتمعي الناعم لمنع عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي , ولتوفير بيئة جاذبة للاستثمار في الدول العربية التي فيها معدلات بطالة مرتفعة ومولدة للقوى العاملة.
2. مع استمرار الحاجة للدراسات النظرية للبطالة والتشغيل لفائدتها في تكوين الافكار النافعة , ولكن اهمية الدراسات الميدانية أكثر ولهذا توصي الدراسة بضرورة اعطاء حيز من الجهد العربي لدراسات ميدانية حيادية معمقة لحالات البطالة والتشغيل على المستوى القطري وتعميمها للاستفادة من النجاحات والإخفاقات , ومما يؤسف له ان كل الدراسات العربية تستعين بنماذج ناجحة من دول غير عربية وحتى هذه الدراسة , وكأنما لا توجد أي تجربة عربية

ترقى إلى مستوى النجاح , واستمرار هذا الاعتقاد ينمي ثقافة الاحباط والنقمة , ومرد ذلك هو التخوف من تهمة التحيز لدولة معينة وإثارة الاخرين , ولعدم تيقن الباحثين من دقة المعلومات التي غالبا ما تكون من مصادر متحيزة .

3. لتوسيع حجم التشغيل تدعو الدراسة منظمات اصحاب العمل والحكومات بتركيز شراكة التمويل في المشروعات المولدة للمشروعات وأهمها البحث العلمي والحاضنات .
4. اعادة النظر بهيكل الانفاق على التشغيل النشيط واعطاء الاولية لتدريب الباحثين عن العمل .
5. العمل الجاد من الحكومات ومنظمات اصحاب العمل لتصحيح مسار التعليم من بعدين الاول التوسع الافقي والعمودي لتوفير التعليم للجميع والبعد الثاني موائمة مخرجاته مع الطلب في سوق العمل , وبدون الموائمة ستصبح تراكمات مخرجات التعليم عبئ اجتماعي على الحكومات وأصحاب العمل .
6. لزيادة حجم التشغيل لابد من الاهتمام بالتدريب بكل اشكاله والتوسع الكمي والنوعي بمخرجات جهات التعليم والتدريب المهني والتقني , وتصحيح التناسب بينها وبين التعليم الجامعي من حيث المخرجات لان واقع الطلب في سوق العمل معاكس للعرض .
7. تدعوا الدراسة الحكومات والجامعة العربية ومنظماتها لتفعيل حزمنة السياسات التي اعدتها منظمة العمل العربية لمعالجة البطالة والتشغيل والفقر على مستوى الوطن العربي من خلال الاليات المناسبة للمتابعة.

المصادر

(1) ماهر وأيهاب , مقابله المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها , مركز المنشات الصغيرة والمتوسطة , جبل عمان – الدوار الثاني ,ايار 2006

(2) زكية مقري و د. نعيمة يحياوي , إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة, بحث , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة , الجزائر يومي 15 و 16 نوفمبر 2011

(3) ياسمين صليبي , المنشأة الصناعية الصغيرة الواقع والافاق , ميرية اللاحصاء الصناعي , العراق 2012

(4) ثائر محمود و ايناس محمد , ستراتيجية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع الاشارة إلى تجربة العراق , مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية –مجلد 5 العدد 10, العراق 2013

(8) علي حمدي , سياسات واليات دعم التشغيل وتنمية الموارد العربية , المنتدى العربي الثاني لدعم التنمية والتشغيل , المملكة العربية السعودية , الرياض 2014 .

*OCDE : Rapport de l'Afrique de l'Ouest-2007/2008 ** OCDE, Rapport du centre de développement sur l'emploi informel, 2009 (9)

*** OIT, 2009

(10) دينا ابو غيدا , ورقة عمل حول موائمة مخرجات التعليم مع سوق العمل , المنتدى العربي الثاني للنمية والتشغيل , الرياض 2014

(11) علي خليل , فجوات التعليم والتدريب والبحث العلمي العربي , المنظمة العربية للتنمية الادارية , الملتقى العربي الاول لتقويم مخرجات التعليم العالي في الوطن العربي البحرين – المنامة ، 24-26 - 2010 .

(12) علي خليل , رؤيـــــــــــــة مستقبليـــــة لدور القطاع الخاص في مؤسسات التدريب العربية , دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة واحتياجات سوق العمل بين مخرجات التدريب , منظمة العمل العربية , القاهرة 2009

(13) اوضاع التشغيل والبطالة قبيل الاحتجاجات الشعبية , التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية , منظمة العمل العربية , القاهرة 2012

(14) زكية مقري ونعمه يحياوي , المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة باتنة 2011

(15) ليلى و خديجة , حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم الإبداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة , حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم الإبداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة

(16) إدريس محمد , المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية , الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك , كلية الادارة والاقتصاد , قسم الإدارة الصناعية

(17) , بناء قواعد التوافق المجتمعي المحقق لقدر أآبر من العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي , التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية, منظمة العمل العربية. القاهرة 2012

(18) علي خليل , تقويم دور القطاع الخاص بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني العربية , منظمة العمل العربية , القاهرة 2012